مجلة العلوم الإسلامية
تأسست عام 2011م

مرويات الأحوال المنهي عن الصلاة فيها

جمع ودراسة

إعداد

د. ياسين محمد سليمان
بغداد العراق

أ م د.يونس قدوري عويد
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

Research Summary

During the course of this period, we have witnessed the benefits of modernity, sectarian strife, and men's conditions. We did not like to mention any of them here in general, and we summarize some of them in summary.

1. the explanation of the author alone, even if the confidence; an increase in the interview did not see other trusts with the multitude; as in the first topic the second modern.
2. the second, the third, and the al-Haythami; as in the first topic, the sixth hadeeth, and on al-Busayri, as in the second topic, the sixth hadeeth, and others.
3. Investigation of the case of some narrators different in them; as in the first section, the fourth, for example: (Ayoub ibn threshold).
4. Investigate the name of Rao in Sindh and prove the truth through the collection of roads; as in the second topic, the first talk.
5. the alert to the fall or the disposal in some sources; as in the margin of 3 p. 205 margin 1, 2, 3, p. 208, p. 218, 219, 221.
6. to arrive at the errors of some narrators in the texts and Mton through the collection of modern ways; as in the second topic, the first talk.
7. weighting when the difference between the narrators conserved or the most preserved; as in the second topic, the second talk, as well as the third topic, the second and fourth Hadith.
8. The reference to the benefits Alnnadip such as the talk of the novel of the people of a particular country, as if the modern Rota Homs; as in the second topic, the third.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العليم الخبير، والصلاة والسلام على البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوي النجابة والخير، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والنشور.

فمن المعلوم أن علم الحديث من أشرف العلوم المبتغاة، وأجلها قدراً وأحقها بالاعتناء، فإنه ثاني أدلة علوم الإسلام، ومادة علوم الأصول والأحكام، وبه يُعرف الحلال من الحرام.

ولذلك لم يزل قَدْر حفاظه عظيماً، وخطرهم عند علماء الأمة جسيماً، وقد أعلى الله تعالى شأنهم ورفع ذكرهم؛ برفعهم لشأن هذا العلم واعتنائهم به، فهم عدول هذه الأمة الذين نقلوا لنا كلام نبينا صلى الله عليه وسلم، ورحلوا في طلبه وتحملوا المشاقَّ، وثبّتوه في الصدور وقيدوه في السطور.

وميزوه عن غيره من الرواية واعتنوا بروايته ودرايته أشد العناية، فما عُهد أحدٌ من الخلق -مُذ خلق آدم وإلى يوم القيامة- عُنيَ بكلامه كما عُنيَ بكلام نبينا صلى الله عليه وسلم، وما وُجِد خلقٌ عُنوا بكلام أحدٍ كاعتناء أهل الحديث من سلف هذه الأمة بكلام نبيهم صلى الله عليه وسلم.

ومعلوم أن من أهم شرائعِ الإسلام وشعائرِه هي الصلاة، فهي أول أعمدة الدين بعد الشهادتين، تجمع بين أعمال القلب واللسان والجوارح، من أقامها فهو في الدنيا والآخرة الصالح الفالح، ومن أعرض عنها فهو الطالح التارح.

لذا فتأتي أهمية هذه الدراسة -دراسة أحاديث تتعلق بالصلاة- من أهمية وتقدُّم علم الحديث بين العلوم من جهة، ومن أهمية وتقدُّم الصلاة بين العبادات من جهة ثانية.

من هنا وقع اختيارنا على مرويات الأحوال المنهي عن الصلاة فيها؛ كي يفيد منها العالم والمتعلم، والفقيه والمتفقه، فبحثنا عما كتب في هذا الموضوع فوجدناه مفرقا في كتب الحديث والفقه وغيرها، وبعد سؤالنا لأهل الشأن من الأساتيذ والمهتمين بعلم الحديث، وتتبعنا فهارس دور النشر، ومواقع الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، فلم نجد من جَمَعَ هذه الأحاديث في موضع واحد ودرسها دراسة حديثية نقدية مفصلة، فتقدمنا بهذا العنوان.

وكان ثمرة عملنا أننا جمعنا الأحاديث المفرقة في بطون كتب السنة في مكان واحد ليسهل إليها الوصول، وقُمنا بترتيبها على ثلاثة مباحث، وخرجناها وحققناها تحقيقاً علميا وفق الضوابط والأصول، ليفيد منه من كان لمباحثه وفقهه يبغي الحصول.

ومن الصعوبات التي واجهتنا **أثناء هذا العمل** أننا نجد أحياناً اختلافاً بين بعض المصادر التي رَوَت الحديث في اسم راوٍ أو كلمةٍ في المتن أو نَشُكّ في وجود سقطٍ أو تصحيفٍ في النسخة المطبوعة ونحو ذلك، فنقوم بالرجوع إلى عدة طبعات للمصدر الواحد وأحيانا إلى النسخ المخطوطة لتلك الكتب، وهذا الرجوع ليس بالأمر الهيِّن لسببين:

الأول: صعوبة الحصول على الطبعات المتعددة للمصدر الواحد، وصعوبة الحصول على النسخ المخطوطة لبعض المصادر.

والثاني: صعوبة الوصول إلى الموضع المطلوب منها بعد الحصول عليها لاختلاف الترقيم بين الطبعات وأشد صعوبة الوصول إليه في النسخ الخطية، وحصولنا على النسخ المخطوطة غالبا يكون عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت) التي تنشر صور بعض المخطوطات، وكذا بعض مراكز المخطوطات.

أما **خطة البحث فهي** تشتمل على **ثلاثة مباحث الأول**: الأحاديث التي فيها النهي عن الصلاة إذا حضر الطعام. و**الثاني**: الأحاديث التي فيها النهي عن الصلاة عند مدافعة الأخبثين. و**الثالث**: الأحاديث التي فيها النهي عن الصلاة وقت النعاس.

وأخيراً **الخاتمة ونتائج الدراسة**: أذكر فيها أهمية هذا الموضوع باختصارٍ، وما وقفت عليه من الفوائد الحديثية في المتون والأسانيد والرجال، وما تفرد به أحد المصنفين من الأحاديث تفردا مطلقا على حد دراستنا وفوائد أخرى، ثم نذكر إجمالاً ما توصلنا إليه من عدد الأحاديث في كل فصل وما صحَّ منها مما ضعف باختصار.

وكان منهجنا في الجمع والدراسة في هذا البحث بصورة عامة؛ هو أن **نجمع** الأحاديث التي تتعلق بالموضوع من جميع كتب الحديث أو الفقه والأصول والتفسير وغيرها مما جاء مرويا بالسند، **ونرتبها** على حسب فصولها الثلاث، ثم **ندرسها** دراسة حديثية نقدية، فكان منهجنا في الجمع والدراسة كالآتي:

أولا: جمع الأحاديث التي تتعلق بالأحوال المنهي عن الصلاة فيها، جمعاً دقيقاً، وكانت طريقة الجمع كالآتي:

١. البحث عن الأحاديث المتعلقة بموضوع الدراسة أولاً في الكتب الستة -الصحيحين والسنن الأربعة- كونها مصنفة على الأبواب، فيسهل الوقوف على المراد فيها، ثم تبعنا ذلك بمصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة كونهم يتوسعون في الرواية، ثم تبعنا ذلك ببقية الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية كصحيحي ابن خزيمة وابن حبان وسنن الدارقطني ومستدرك الحاكم ومصنفات البيهقي في السنن وغيرها، وكذلك كتب الفقه المتقدمة مثل الأم للشافعي وشرح معاني الآثار للطحاوي والمحلى لابن حزم ونحوها.

٢. ثم رجعنا إلى الكتب المؤلفة في الزيادات كمجمع الزوائد للهيثمي والمطالب العالية لابن حجر وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري وغيرها من الكتب التي رُتِّبت فيها زوائد بعض المسانيد على الأبواب الفقهية.

بعدها نظرنا في الكتب التي لم تصنف وفق الأبواب الفقهية، وإنما:

٣. بعضها على أسماء الصحابة كمسانيد أحمد والطيالسي والحميدي وإسحاق بن راهويه وأبي يعلى ومعجم الطبراني الكبير ومعاجم الصحابة للبغوي وابن قانع وأبي نعيم وبعض كتب العلل كمسند البزار وعلل الدارقطني وغيرها، فنبحث فيها عن الحديث الذي وجدناه مرويا عن ذلك الصحابي في الكتب السابقة.

٤. وبعضها مرتبة على أسماء الرواة ككتب الرجال والجرح والتعديل، كالضعفاء الكبير للعقيلي وكتاب المجروحين لابن حبان والكامل في الضعفاء لابن عدي، وبعض كتب التواريخ كتاريخ جرجان لحمزة السهمي وأخبار أصبهان لأبي نعيم وتاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساكر وغيرها، نبحث عن الحديث في مظانّه في هذه الكتب، كأن يكون الحديث مشهورا من رواية أحد رجال إسناده.

٥. وبعضها مرتبة وفق السنين أو الطبقات، كالطبقات الكبرى لابن سعد والمعرفة والتاريخ للفسوي وتاريخ واسط لأسلم بن سهل الرزاز وتاريخ الطبري وثقات ابن حبان وغيرها، وهذه الكتب يصعب جدا الوصول فيها للحديث المراد البحث عنه، لكبر حجم هذه الكتب في الغالب.

٦. وبعضها مرتبة على أسماء شيوخ المصنف كمعاجم شيوخ أبي يعلى وابن الأعرابي وابن المقرئ وابن عساكر ومعجمي الطبراني الأوسط والصغير وغيرها، والبحث في هذه الكتب أصعب من التي قبلها، لكن كون حجمها في الغالب صغير يجعل الأمر أيسر مما قبلها لسهولة وسرعة تصفحها.

٧. وبعضها غير مرتبة على شيء معين ككتب الفوائد عن الشيوخ وكثير من الأجزاء الحديثية والأمالي وكتب العلل والسؤالات عن أحمد وابن معين، وهذه لا يهتدى للحديث فيها إلا بالتتبع تصفحاً حديثاً حديثاً، أو

صفحةً صفحةً، وهي كثيرة جدا لكن صغر حجمها وقلة ما فيها من الأحاديث يُيَسر شيئا من الأمر، فكثير من كتب هذا الصنف إنما يحوي بضع مئاتٍ من الأحاديث فقط، وفي بعض منها عدد الأحاديث فيها قليل جدا بين بضعة أحاديث إلى بضع عشرات، فنستعمل التصفح السريع لجمع الأحاديث منها.

٨. وبعضها متناثر في بطون كتب التفسير كتفاسير عبد الرزاق والطبري وابن أبي حاتم، وكتب العقائد كأصول الاعتقاد للالكائي والأسماء والصفات للبيهقي، وكتب أصول الحديث كالمحدث الفاصل للرامهرمزي والكفاية للخطيب، وكتب أصول الفقه كالرسلة للشافعي والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي وغيرها كثير.

٩. وفي غالب ذلك نستعمل التصفح اليدوي في الجمع، ونعتمد أحيانا على الإحالات من كتب التخريج، واستعملنا التصفح الآلي من المكتبة الشاملة، في الكتب المطولة الغير مرتبة على الأبواب أو المسانيد، مثل كتب التواريخ والرجال الكبيرة كتاريخ الطبري وتاريخ بغداد وتاريخ دمشق، وكتب التفسير المطولة مثل تفسيري الطبري وابن أبي حاتم، وأضيف إليها الكثير من الكتب السابقة عند البحث لعل شيئاً منها فاتنا، لكني لا نعتمد عليها إلا في مجرد الوصول إلى مكان الحديث فنذهب إلى المطبوع ونثبته منه، كون المكتبة الشاملة مع عظم فائدتها – جزى الله خيرا القائمين عليها- إلا أنها تحوي من الأخطاء والسقط والتصحيفات لا نقول الشيء الكثير إلا أنه مقدار ينبغي على الباحث أن يتنبه له، أما الاعتماد على تخريجها الآلي فإنه لا ينبغي ذلك مطلقا، لأن فيه من الأخطاء الكثير.

١٠. ثم نوثق ما وجدناه من الأحاديث التي استخرجناها من هذه الكتب في بطاقات أو كراريس، وكذا نوثق ما نقف عليه من كلام النقاد عليها، مرتبين إياها على مسانيد الصحابة كل في بابه، كما سبق في ترتيب الأبواب والفصول في خطة البحث.

١١. واذا أردنا أن نعلق على شيء، أو نعقب أو نبدي رأينا في مسألة ما؛ فنسبقه بكلمة: (قلت:).

ثانياً: المنهج في دراسة الأحاديث: تخريجها والكلام على أسانيدها ومتونها نقداً ودراية- كان على النحو الآتي:

١. نأتي على الحديث الذي كنا قد جمعنا طرقه من كتب السنة، فننظر الراوي الذي تفرد بالحديث عن ذلك الصحابي، فنذكر من رواه عنه من أهل الكتب والتصانيف فنجمعهم في موضع واحد.

٢. فإن كان الحديث قد رواه عن الصحابي أكثرُ من تابعي، فإننا نفرد رواية كل تابعي على حدة، فنقول مثلا:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وله عن أنس ثلاثة طرق.

الطريق الأول: طريق ثابت عن أنس.

رواه..... فنذكر من رواه عنه، والكلام على إسناده.

وهكذا الطريق الثاني عنه فالثالث.

٣. مُقدِّمينَ في ترتيب من روى الحديث من المصنفين، ما رواه الشيخان في صحيحيهما البخاري فمسلم، ثم بقية الخمسة أبو داود فالترمذي فالنسائي في سننهم، ثم نُتبعهم بابن ماجه تمام الستة، ثم بمسند أحمد لجلالة المصنِف وعظم المصنَف، ثم من رواه غيرهم على حسب وفياتهم.

٤. وإذا روى أحد من الستة أو أحمد حديثا في كتاب له آخر، فإننا نذكره بعد كتابه مباشرة إن كان رواه فيه، وإلا فإننا نضعه في مكانه حسب الوفيات، فلو روى البخاري حديثا في صحيحه وفي تاريخه الكبير ورواه ابن أبي شيبة مثلا، فنقول: رواه البخاري في الصحيح ()، وفي التاريخ الكبير ()، وابن أبي شيبة في المصنف ()....

فإن كان البخاري لم يروه في الصحيح فنقول: رواه ابن أبي شيبة في المصنف ()، والبخاري في التاريخ الكبير ()...، فنُقدِّم ابن أبي شيبة عليه كونه أقدم وفاة منه.

٥. وإذا كان الحديث مثلا؛ رواه مالك في الموطأ، وكل من رواه إنما يرويه من طريق مالك، فإننا نقدمه ثم نتبعه بالباقين وفق ما تقدم، وقلما يحصل ذلك ويوجد أيضا مثله لعبد الرزاق في مصنفه وهو أقل.

٦. وطريقتنا في توثيق الروايات من الكتب بأن نُثبت اسم المصنِّف فاسم كتابه وبعده رقم الحديث أو رقم الجزء والصفحة إن كان الكتاب من جزئين فأكثر فإن كان من جزء واحد ذكرنا رقم الصفحة فقط، سوى صحيحي البخاري ومسلم فإننا نُثبت اسم الكتاب داخل الصحيح والباب ورقم الحديث، وهذا مثال يجمع كل ذلك فنقول:

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم

(٥٥٧)، وأحمد في المسند، رقم (١٢٠٧٦، ١٢٦٤٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢/٢٤٦، ٥/٢٠٠)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١٢٩)

٧. ثم نسوق إسناد الحديث من ذاك الراوي -الذي تفرد بالحديث- إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ذاكرين بعده متن الحديث من أحد الكتب التي روته إن كان من رووه اتفقوا في لفظه أو تقاربوا تقاربا لا يغير المعنى، وإلا ذكرنا ما اختُلف فيه من ألفاظه ونُنسِبُ كل لفظ لمن رواه، ومثال ذلك الحديث الذي رواه من سبق، فنقول بعده:

من طرق عن الزهري، قال: أخبرني أنس بن مالك، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ**».

واللفظ لمسلم وغيره من طريق ابن عيينة، وزاد في رواية عند أحمد وغيره من طريق معمر: "**ثُمَّ صَلُّوا**"، وفي لفظ للشيخين وغيرهما من طريق عقيل وعمرو بن الحارث وغيرهما: "**إِذَا قُرِّبَ الْعَشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَابْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلاَةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ**"، وزاد الطحاوي وابن حبان والطبراني من طريق موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث: "**وَأَحَدُكُمْ صَائِم**".

٨. ثم نذكر بعده ما اختُلف فيه على راويه، أو من خالفه سندا أو متنا، في رفع الحديث ووقفه، أو وصْل الحديث وإرساله، أو بزيادةٍ أو نقصٍ أو اختلافٍ في سنده أو متنه.

٩. وفي أثناء ذلك نتكلم عن رجال الحديث جرحا وتعديلا، مستعينين في ذلك بكتب الرجال والجرح والتعديل، فمن روى له الستة أو بعضهم، فغالبا ما ننظر في تهذيب الكمال للمزي وتهذيبه لابن حجر وأحيانا في إكمال التهذيب لمغلطاي والميزان للذهبي.

١٠. وكثيراً ما نرجع إلى الأصول التي اعتمدوها، مثل كتب العلل والسؤالات عن ابن معين وأحمد والدارقطني، وتاريخ البخاري الكبير والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وضعفاء العقيلي والكامل لابن عدي وكتابي الثقات والمجروحين لابن حبان وغيرها، فنوثق النقل منها، لأننا نجدُ أحيانا اختلافا في العبارة.

١١. ونادرا ما نكتفي بالإحالة على الكاشف للذهبي والتقريب لابن حجر، فإنهما ما وضعاه -وبخاصة ابن حجر- لكي يُعتمد في كل روايةٍ عن ذاك الرجل، وإنما لتقريب حال راويه في غالب مروياته، والناظر

في كتب الذهبي المختصرة في الرجال يجده ينقل قول أحد المتقدمين في الغالب، وأحيانا نجد بينها فرقا في الكلام على الراوي الواحد.

١٢. ومن خلال النظر في السند وأحوال رجاله، نحكم عليه بما نراه الأصوب صحة أو ضعفا، حسب ما تعلمناه من القواعد الحديثية في علم الحديث والجرح والتعديل مسترشدين في ذلك بأقوال أهل العلم والشأن من المتقدمين والمتأخرين كالبخاري والدارقطني وابن حجر وغيرهم إذا وجدنا لهم كلاما عليه.

١٣. ثم نذكر ما وقفنا عليه من الفوائد أو النكت في السند أو المتن، كالعلو والنزول أو تسلسل الحديث بنوع من الرواة كالمصريين أو المدنيين، أو إثبات لقاءٍ أو صحبةٍ أو نفي تدليسٍ، أو استدراك لما فات على بعض المصنفين مما هو على شرطهم من الرجال أو الأحاديث وغير ذلك.

١٤. وإذا شككنا بحدوث تصحيف في اسم راوٍ في السند أو لفظة في المتن، أو بوجود سقط في أحدهما في كتاب ما، فإننا نرجع إلى أكثر من نسخة مطبوعة لذلك الكتاب وربما أرجع بالبحث عن النسخ المخطوطة له إن تيسر ذلك؛ وذلك للتحقق من ذلك كله.

١٥. وأما الألفاظ الغريبة الواردة في بعض الأحاديث، فنُبيّن معناها مستعينين في ذلك بكتب غريب الحديث لأبي عبيد وابراهيم الحربي والخطابي وابن الأثير، وكذلك بكتب معاجم اللغة كمقاييس اللغة لابن فارس وتهذيب اللغة للأزهري والقاموس المحيط للفيروزآبادي وغيرها.

المبحث الأول

النهي عن الصلاة بحضرة الطعام

وفيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧١)، وفي كتاب: الأطعمة، باب: إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه، رقم (٥٤٦٥)، ومسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٨)، وابن ماجة في السنن، رقم (٩٣٥)، وأحمد في المسند، رقم (٢٤١٢٠، ٢٤٢٤٦، ٢٥٦٢١)، والشافعي في السنن المأثورة (١/١٢٥-بدائع[1]) والطيالسي في المسند، رقم (١٥٤٨)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٢١٨٤)، والحميدي في المسند، رقم (١٨٢)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١١)، وإسحاق بن راهويه في المسند، رقم (٩٥٢-٩٥٤)، والدارمي في المسند، رقم (١٣١٧)، والبزار في البحر الزخار (١٨/١٠٢، ١١٨)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٤٤٣١)، وأبو بكر بن أبي داود في مسند عائشة، رقم (٢، ١٨، ٣١)، وأبو عروبة الحراني في جزء من حديثه، رقم (٥٣)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٢/٣٣٦، ٣/٢٦٩)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٨١-١٩٨٤)، وابن حبان في الثقات، رقم (٦/٢٩٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٧/١٢٣)، وأبو عمرو بن نجيد السلمي في جزء من حديثه، رقم (٩٨٣)، وأبو بكر ابن المقرئ في معجم الشيوخ، رقم (٣٣٧)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ، رقم (٢٣١-٢٣٣)، وابن سمعون الواعظ في الأمالي، رقم (٩٦)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٢٢٢)، وفي حلية الأولياء (٨/٢١٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/١٢٥-١٢٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/٨٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/٣٢٧، ٤٠/٢٣٨)، وفي معجم الشيوخ، رقم (٦٢، ١٣٠٢)

---

[1] كتاب بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن للساعاتي.

من طرق كثيرة عن هشام بن عروة، أخبرني أبي، أخبرتني عائشة قالت: سمعت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَت الصَّلاَةُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ**»، وفي لفظ: «**إِذَا أُقِيمَت الصَّلاَةُ وَوُضِعَ الْعَشَاءُ..**»، وفي لفظ آخر: «**إِذَا حَضَرَت الصَّلاَةُ وَالْعَشَاءُ..**».

الحديث الثاني: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وللحديث عنه أربعة طرق:

الأول: الزهري عن أنس.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٧)، والترمذي في الجامع، رقم (٣٥٣)، والنسائي في المجتبى (٢/ ١١١)، وفي السنن الكبرى، رقم (٩٢٨)، وابن ماجة في السنن، رقم (٩٣٣)، وأحمد في المسند، رقم (١٢٠٧٦، ١٢٦٤٥)، وابن وهب في الجامع، رقم (٣٣٢)، والشافعي في السنن المأثورة، رقم (١٥٠)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٢١٨٣)، والحميدي في المسند، رقم (١٢١٥)، وعلي بن الجعد في المسند، رقم (٢٧٨٩)،وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٢، ٧٩١٦)، والدارمي في المسند، رقم (١٣١٨)، والبزار في البحر الزخار (١٢/ ٣٦٠-٣٦١)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٧٧، ٣٥٩٨، ٣٦٠٢)، وابن الجارود في المنتقى، رقم (٢٢٣)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (٩٣٤، ١٦٥١)، وأبو علي الطوسي في مختصر الأحكام (٢/ ٢٦٠)، وأبو عوانة في المستخرج (١/ ٣٥٨-٣٥٩)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٤/ ١٣٩)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٠-١٩٩٢)، وفي زيادات السنن المأثورة[1]، رقم (١٥٢، ١٥٣)، وابن الأعرابي في معجم الشيوخ، رقم (١٩٢٦)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٦٦، ٢٠٦٨)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٢٤٦، ٥/ ٢٠٠)، وأبو بكر ابن المقرئ في معجم الشيوخ، رقم (٦٠٤، ٨٠٠)، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم أسامي الشيوخ، رقم (٢١٢)، وابن سمعون الواعظ في الأمالي، رقم (١٩٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١٢٩)، وتمام الرازي في الفوائد، رقم (٤٤٦)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٢٢٠، ١٢٢١)، وفي أخبار أصبهان (٢/ ٢٣٥)، والبيهقي في السنن الكبير (٣/ ١٠٣)، وفي

---

[1] السنن المأثورة للشافعي هي من رواية أبي جعفر الطحاوي عن خاله إسماعيل بن يحيى المزني عن الشافعي، وفي أثنائه زيادات للطحاوي ليست من مرويات الإمام الشافعي.

السنن الصغير، رقم (٤٨٩)، وفي معرفة السنن والآثار (١٢٥/٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢٤/٤، ٢٧١/٨)، والبغوي في شرح السنة (٣٥٥/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧١/٣٢، ١٦٠/٥٢)، وابن الجوزي في المشيخة (ص: ٦٢)

من طرق عن الزهري، قال: أخبرني أنس بن مالك، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**

واللفظ لمسلم وغيره من طريق ابن عيينة، وزاد في رواية عند أحمد وغيره من طريق معمر: **"ثُمَّ صَلُّوا"**، وفي لفظ للشيخين وغيرها من طريق عقيل وعمرو بن الحارث وغيرهما: **"إِذَا قُرِّبَ الْعَشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ"**، وزاد الطحاوي وابن حبان والطبراني من طريق موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث: **"وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ"**

قال الطبراني عقبه: تفرَّد به موسى بن أعين.

قلت: وهو ثقة كما قال الذهبي ابن حجر[1]، لكن تفرّده بهذه الزيادة دون من رواه عن عمرو بن الحارث، بل دون كل من رواه عن الزهري وغيره عن أنس، ولم يروِها أحد عن غيره من الصحابة ممن رووا هذا الحديث كما سيأتي، فأظنها شاذة، والله أعلم.

الطريق الثاني: أبو قلابة الجرمي عن أنس.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧٢)، وأحمد في المسند، رقم (١١٩٧١، ١٣٤١٢، ١٣٦٠٠)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٢٧٩٦، ٢٧٩٧)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٨٧-١٩٨٩)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٥٢٠٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٠٤/٣، ٩٠/٧)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، رقم (٢٢٨، ٢٢٩)، والبيهقي في السنن الكبير (١٠٣/٣)

من طرق عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا وُضِعَ العَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَءُوا بِالعَشَاءِ»**، وفي لفظ: **"إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ..."**.

---

[1] ينظر الكاشف (٣٠١/٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٤٩).

وقد رواه عن أيوب –وهو السختياني– وهيب بن خالد وسماك بن عطية ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي وغيرهم، وخالفهم عبد الوهاب الثقفي.

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٨)، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الحديث عن أبي قلابة مرسلا ليس فيه ذكر أنس بن مالك، والصواب مع من وصله.

الطريق الثالث: حميد الطويل عن أنس.

رواه أحمد في المسند، رقم (١٣٤٩١)، وابن الأعرابي في معجم الشيوخ، رقم (٢٤١٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٥٧/٨)

من طرق عن حميد عن أنس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَقُرِّبَ الْعَشَاءُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**

قال الطبراني عقبه: لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا هشيم.

قلت: بل رواه غيره، رواه محمد بن إسحاق عند أحمد، وبحر السقاء عند ابن الأعرابي، وأما هشيم فاختُلف عنه فرواه مرة هكذا مرفوعا على الصواب كرواية البقية، ورواه مرة موقوفا على أنس بن مالك، رواه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٧).

ولعل أنساً رضي الله عنه حدث به من باب الفتيا أو التعليم، أو أنَّ الاختلاف جاء من حميد الطويل، فإنه مع كونه من الثقات إلّا أنه متكَلَّمٌ في روايته عن أنس، وأن غالب رواياته عنه أخذها من ثابت وقتادة فرواها عن أنس، وأخذ كتب الحسن البصري فنسخها ثم ردها عليه، وهو مدلس وقد عنعن[1]، والله أعلم.

الطريق الرابع: قتادة عن أنس.

رواه ابن المبارك في الزهد والرقائق، رقم (٤٨٨)، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (١٥٨/١، ٢١٩/٦)

قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**

---

[1] ينظر تهذيب الكمال (٣٥٥/٧-٣٦٥)، وتهذيب التهذيب (٣٨/٣-٤٠)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص: ٣٨)

قال ابن صاعد: لا أعلم روى هذا الحديث عن معمر إلا ابن المبارك، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن معمر، عن قتادة إلا ابن المبارك.

قلت: وهو كما قالا، وقد رُوي عن قتادة من طريق آخر.

رواه الطبراني في مسند الشاميين، رقم (٢٥٨٣)، من طريق سعيد بن بشير عن قتادة به.

وسعيد بن بشير وإن كان ضعيفاً[1]، إلا أنه قد توبع كما سبق.

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم (٦٧٣)، ومسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٥٩)، وأبو داود في السنن، رقم (٣٧٥٧)، والترمذي في الجامع، رقم (٣٥٤)، وابن ماجة في السنن، رقم (٩٣٤)، وأحمد في المسند، رقم (١٢٠٧٦، ١٢٦٤٥)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٢١٨٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٤)، والروياني في المسند، رقم (١٤٢٩)، والبزار في البحر الزخار (١٢/١٢٦)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (٩٣٥، ٩٣٦)، وأبو عوانة في المستخرج (١/٣٥٩-٣٦٠)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٤/١٤١)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٨٦)، وابن الأعرابي في معجم الشيوخ، رقم (٤٦٦)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٦٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣/١٩٧، ٥/٢٤٦)، وفي المعجم الصغير، رقم (٩٩٥، ١٠٣٩)، وأبو بكر الأبهري في الفوائد الغرائب الحسان، رقم (٥٠)، وأبو بكر ابن المقرئ في معجم الشيوخ، رقم (٧٦٨)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، رقم (٢٣٠)، وتمام الرازي في الفوائد، رقم (١٢٩٨)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٢٢٣)، والبيهقي في السنن الكبير (٣/١٠٤-١٠٥)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/٢٤٧)، وفي موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٤٣٦)، وابن عساكر في معجم الشيوخ، رقم (٥٦٣)

من طرق عن نافع عن ابن عمر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**.

وزاد في رواية عند الشيخين وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر: **"وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ"**.

---

[1] تقدمت ترجمته في الفصل الثالث من الباب الأول، الحديث الرابع (ص: ١٨٣).

وفي لفظ لابن خزيمة وغيره وعلقه البخاري، من طريق موسى بن عقبة: **"إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى طَعَامٍ فَلاَ يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ"**.

ورواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج، قال: أخبرني نافع قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ أَحْيَانًا نَلْقَاهُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَيُقَدَّمُ لَهُ الْعَشَاءُ وَقَدْ نُودِيَ بِصَلاَةِ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ تُقَامُ وَهُوَ يَسْمَعُ فَلاَ يَتْرُكُ عَشَاءَهُ وَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ عَشَاءَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّيَ وَيَقُولُ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: **«لَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ إِذَا قُدِّمَ إِلَيْكُمْ»**.

الحديث الرابع: حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

رواه أحمد في المسند، رقم (١٦٥٢١، ١٦٥٤٠)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٥)، والحارث بن أبي أسامة في المسند، رقم (١٩٥-زوائد)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٢٠)، وفي المعجم الأوسط (١/ ٢٦٥)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢/ ١٣)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٨٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٧٣٠)

من طرق عن أيوب بن عتبة، قال: حدثنا إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه قال: سمعتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ وَالْعَشَاءُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**.

قال الهيثمي بعد ما عزاه للطبراني فقط: وفيه أيوب بن عتبة وثقه أحمد ويحيى بن معين في رواية عنهما، وضعفه النسائي وأحمد وابن معين في روايات عنهما[١].

وقال الذهبي: ضعّفوه، وقال ابن حجر ضعيف[٢].

قلت: وتضعيفه هكذا بإطلاق فيه نظر، فقد ذكُر في ترجمته أن ضعفه بسبب سوء حفظه، وأما إذا روى من كتبه فمستقيم الحديث، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب، فحدث من حفظه وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم، سمعت أبي يقول: أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان

---

[١] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٤٦)

[٢] ديوان الضعفاء (ص: ٤٣)، تقريب التهذيب (ص: ١١٨)

عالما باهل اليمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتابا عنه[1]، فيتبين مما سبق أنه ضعيف في رواية غير أهل بلده –اليمامة – عنه ما لم تكن من كتاب، فأما روايته من كتابه أو رواية أهل اليمامة عنه فمستقيمة، والله أعلم.

وهذا الحديث رواه عنه أبو الوليد الطيالسي وهو بصريّ، وحماد بن خالد وأبو النضر وهما بغداديان، وعلي بن عاصم وهو واسطي، وأحمد بن عبدالله بن يونس وهو كوفي، وهؤلاء وإن كانوا كلهم عراقيون لكن لعله يكون قد حفظه، لأنه رواه في أكثر من بلدة عراقية ومع ذلك لم يُختلَف عليه في إسناده أو متنه، ما يدل على ضبطه للحديث، والله أعلم.

الحديث الخامس: حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

رواه أحمد في المسند، رقم (٢٦٤٩٩، ٢٦٥٨٩، ٢٦٦٧٦)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩١٣)، وإسحاق بن راهويه في المسند، رقم (١٨٤٩، ١٨٥٠)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٦٩٩٣)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٩٧/٢٣)، وأبو الحسين الطيوري في الطيوريات، رقم (١٣٢٧)

من طرق عن محمد بن إسحاق، حدثني عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، قال: سمعت أم سلمة، قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**.

قال الهيثمي: ورجاله ثقات سمع بعضهم من بعض[2].

قلت: وقد صرح محمد بن إسحاق بالتحديث عند أحمد وابن أبي شيبة والطبراني، والحديث رواه عن ابن إسحاق، يزيد بن زريع ويزيد بن هارون وإسماعيل ابن عليّة وجرير بن عبد الحميد ومحمد بن عبيد الطنافسي وغيرهم، وكلهم ثقات حفاظ.

وخالفهم الخليل بن موسى البصري.

فرواه ابن أبي الصقر في مشيخته، رقم (٢٨)

---

[1] الجرح والتعديل (٢٥٣/٢) وينظر تهذيب الكمال (٤٨٤/٣-٤٨٨)

[2] مجمع الزوائد (٤٦/٢)

من طريق الخليل بن موسى، حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن رافع، عن أبي رافع، أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال، وذكر الحديث.

قلت: هكذا جعله عن أبي رافع بدل أم سلمة وهو خطأ،والخليل بن موسى تكلّم فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وذكر أبو حاتم أن في حديثه بعض الإنكار[1]، وهذا منها.

الحديث السادس: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١/٤٠٣)

قال: حدثنا أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي، ثنا علي بن بحر، ثنا هشام بن يوسف، عن معمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، رفعه قال: **«إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»**.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات[2].

قلت: بل فيه يزيد بن أبي زياد وهو الكوفي ضعيف[3]، ولعله اشتبه عليه بيزيد بن أبي زياد المدني -ويقال له يزيد بن زياد بن أبي زياد- فإنه من طبقته وهو ثقة[4]، والله أعلم.

ورواه عبد الرزاق في المصنف، رقم (٦٥٦)

قال: عن معمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، مولى ابن عباس قال: كُنَّا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَيْتِهِ فَقَرَّبَ لَنَا طَعَامًا وَنُودِيَ بِالصَّلاَةِ فَقَالَ: «إِذَا حَضَرَ هَذَا فَابْدَءُوا بِهِ» فَأَكَلَ الْقَوْمُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَا نَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُ[5]: قَالَ يُقَالُ: «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» قَالَ: «مَا زَادَهُ النَّارُ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَوْ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ لَمْ تَأْكُلْهُ» قَالَ: ثُمَّ صَلَّى بِنَا عَلَى طِنْفَسَةٍ - أَوْ عَلَى بِسَاطٍ - قَدْ طَبَّقَ بَيْتَهُ.

---

[1] ينظر الجرح والتعديل (٣/ ٣٨٠-٣٨١)، ولسان الميزان (٣/٣٨٣-٣٨٤)

[2] مجمع الزوائد (٢/ ٤٦)

[3] ينظر الكاشف (٢/ ٣٨٢)، والتقريب (ص: ٦٠١)

[4] ينظر تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٢-١٣٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٢٨)

[5] الصواب أن تكون: " فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا" بدل: " فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُ" حتى يستقيم المعنى.

قلت: هكذا رواه عبد الرزاق عن معمر، بهذا اللفظ ومن كلام ابن عباس وليس مرفوعا، وهو الأقرب فقد رواه كذلك ابن عبد البر في التمهيد (٣/٣٤٨)، من طريق عبد العزيز القسملي عن يزيد بن أبي زياد بنحو لفظ عبد الرزاق عن معمر وفيه زيادة ونقص.

ولعل الاختلاف في متنه وسنده جاء من يزيد بن أبي زياد فإنه ضعيف كما تقدم.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ٢٦٢)، وفي المعجم الصغير، رقم (٩٠٥)، قال:

حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني، حدثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، حدثنا زهير بن معاوية، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتُ الصَّلاَةُ فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ»** هذا لفظه في المعجم الصغير، وقال في الأوسط: **الطَعام** بدل **العشاء**.

قال الهيثمي: وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي ضعفه أبو حاتم[١].

قلت: وكذا ضعفه الدارقطني وابن عدي وذكر بعض منكراته، ثم قال: وهذه الأحاديث التي أمليتها مع سائر رواياته التي لم أذكرها، عامتها مما لا يتابعُ إسماعيلَ أحدٌ عليها، وقال الخطيب البغدادي: صاحب غرائب ومناكير عن الثوري وغيره[٢].

❖ **حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.**

وهو الآتي أول أحاديث الفصل التالي، وفيه النهي عن الصلاة بحضرة الطعام وعند مدافعة الأخبثين.

---

[١] مجمع الزوائد (٢/ ٤٦)

[٢] ينظر الكامل في الضعفاء (١/ ٥٢٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، ولسان الميزان (٢/ ١٥٥-١٥٦)

المبحث الثاني

النهي عن الصلاة عند مدافعة الأخبثين

وفيه تسعة أحاديث

الحديث الأول: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

رواه مسلم في الصحيح، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، وأبو داود في السنن، رقم (٨٩)، وأحمد في المسند، رقم (٢٤١٦٦، ٢٤٢٧٠، ٢٤٤٤٩)، وعلي بن حجر في حديث إسماعيل بن جعفر، رقم (٤٣٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (٥/١٨٤)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٤٨٠٤)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (٩٣٣)، وأبو عوانة في المستخرج (١/٢٢٤-٢٢٥، ٣٦٠)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٣/٢٦٩)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٢٢٥)، وابن حزم في المحلى (١/١٧٧، ٢/٣٦٦، ٣/١١٨)،والبيهقي في السنن الكبير (٣/١٠١-١٠٤)، وفي السنن الصغير، رقم (٤٨٨)، وفي معرفة السنن والآثار (٤/١٢٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٢٥٤)، وفي المتفق والمفترق (٣/١٦٥١)، والبغوي في شرح السنة (٣/٣٥٨-٣٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/٢٣٦)

من طرق عن أَبِي حَزْرَةَ يعقوب بن مجاهد، حدثني ابن أبي عتيق، قال: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ، عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، حَدِيثًا وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلاً لَحَّانَةً وَكَانَ لِأُمٍّ وَلَدٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَخِي هَذَا، أَمَا إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتِيتَ، هَذَا أَدَّبَتْهُ أُمُّهُ وَأَنْتَ أَدَّبَتْكَ أُمُّكَ، قَالَ: فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضَبَّ عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أُتِيَ بِهَا قَامَ، قَالَتْ: أَيْنَ؟ قَالَ: أُصَلِّي، قَالَتْ: اجْلِسْ، قَالَ: إِنِّي أُصَلِّي، قَالَتْ: اجْلِسْ غُدَرُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»**

واللفظ لمسلم وغيره، وفي لفظ: **"لا يُصَلَّى بِحَضْرَةِ..."** وفي آخر: **"لا يُصَلِّ أَحَدُكُم بِحَضْرَةِ.."** وفي لفظ: **"لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُم بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ"**

قلت: وابن أبي عتيق هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وقد جاء في بعض الطرق؛ عبد الله بن أبي عتيق وفي بعضها الآخر عبد الله بن محمد، وزاد بعضهم ابن أبي بكر، وزاد آخرون قالوا: أخو القاسم بن محمد، والصحيح من ذلك ما تقدم أنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهكذا نسبه بعضهم في روايته للحديث، فهو ابن ابن عم القاسم بن محمد بن أبي بكر وليس أخاه، وهو المشهور حين يقال: ابن أبي

عتيق، فقيل أن "أبي عتيق" هو والده محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وقال البلاذري: وإنما قيل "ابن أبي عتيق" لأنه كان يرمى ذات يوم فانتمى إلى أبي قحافة، فقال: أنا ابن أبي عتيق، فغلب ذلك على اسم أبيه[١]، قال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق فيه مزاح[٢].

والحديث رواه عن أبي حَزْرَة –بفتح المهملتين بينهما زاي ساكنة[٣]– جماعة منهم يحيى القطان وإسماعيل ومحمد ابني جعفر بن أبي كثير وحاتم بن إسماعيل وسليمان بن بلال.

وخالفهم حسين الجعفي.

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٤٠)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٩)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٧٤)

من طرق عن حسين بن علي الجعفي عن أبي حزرة عن القاسم بن محمد قَالَ: دَخَلَ بَعْضُ بَنِي أَخِي عَائِشَةَ إِلَيْهَا، فَقَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَتْ لَهُ: اجْلِسْ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ»**

قلت: حسين الجعفي ثقة حافظ[٤]، ولعل الوهم من أبي حزرة، فإن كان أبو حزرة –وهو صدوق[٥]– حفظه عن القاسم أيضا، فيكون القاسم بن محمد قد كنّى عن نفسه بـ"بعض بني أخي عائشة" فإنه هو الذي قام ليصلي عند وضع الطعام كما تقدم.

وتابع حسيناً الجعفي على ذلك، يحيى بن أيوب المصري ذكره البخاري في تاريخه (٥/ ١٨٤)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ٤٣٧)

عن يحيى بن أيوب، حدثني أبو حزرة، سمعت القاسم بن محمد، يحدث عن عائشة، قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لا يُصَلِّ أَحَدَكُم والأَخْبَثَانِ يُدَافِعانِهِ»**.

---

[١] أنساب الأشراف (١/ ٤٢١)، وينظر تهذيب الكمال (١٦/ ٦٦)

[٢] الكاشف (١/ ٥٩٤)، والتقريب (ص: ٣٢١)

[٣] وقد تصحف في بعض المصادر إلى: حرزة بتقديم الراء على الزاي، وفي بعضها جزرة بالجيم وهو خطأ واضح.

[٤] ينظر تهذيب الكمال (٦/ ٤٤٩-٤٥٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٧)

[٥] تقريب التهذيب (ص: ٦٠٨)

ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٨٤)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٨)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٧٣)

من طريق ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن مجاهد، عن القاسم بن محمد، وعبد الله بن محمد حَدَّثاه، أن عائشة حدَّثتهما قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ»**.

قلت: ويحيى بن أيوب هو أبو العباس المصري الغافقي، وثقه ابن معين وغيره وتكلَّم في حفظه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أحمد بن صالح المصري: له أشياء يخالف فيها[١]، وأظنه وهم في إسناده بجعله عن عبد الله والقاسم جميعا وإنما المشهور في إسناده عن عبدالله وأما القاسم فمذكور في متن الحديث.

ثم وجدت الدارقطني سئل عن الحديث، فذكر الخلاف فيه على أبي حزرة ثم قال: والصحيح من ذلك ما رواه يحيى القطان، عن أبي حزرة، عن ابن أبي عتيق، قال: كنت أنا والقاسم، عند عائشة ..فذكر الحديث، ثم قال: فاشتبه على حسين الجعفي، فجعله عن القاسم دون ابن أبي عتيق وكذلك اشتبه على يحيى بن أيوب في روايته عن أبي حزرة، عنهما[٢].

وقد تابع أبا حزرة على ذلك، عبد الله وعبد الرحمن ابني عبد الله بن أبي عتيق.

فرواه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٨٤)، قال: قال ابن كاسب، حدثنا عبد العزيز، عن عبد الله وعبد الرحمن بن أبي عتيق، عن أبيهما، عن عائشة، رضي الله عنها، عن النَبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قلت: عبد العزيز هو ابن محمد الدراوردي، وابن كاسب هو يعقوب بن حميد فيه كلام وله مناكير، قال البخاري: لم نر إلا خيرا، هو في الاصل صدوق، لكن ضعفه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم، وحكى أبو داود عنه رواية تدل على عدم أمانته في الرواية[٣]، ولعل هذا من مناكيره وأوهامه فقد خالفه سعيد بن أبي مريم وهو من الثقات الأثبات.

---

[١] ينظر تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٣-٢٣٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٦٢-٤٦٤)، وإكمال التهذيب (١٢/ ٢٨٧-٢٩٠)

[٢] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٤/ ٣٧٠)

[٣] ينظر تهذيب الكمال (٣٢/ ٣١٨-٣٢٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٥٠-٤٥١)

فرواه البيهقي في السنن الكبير (٣/ ١٠١)، وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ١٢٤)

عن ابن أبي مريم حدثني الدراوردي، عن محمد بن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة به.

قلت: وهو الصواب محمد وليس عبد الله وعبد الرحمن، وهو ثقة كما قاله الدارقطني[١]، وهذه متابعة قوية لأبي حزرة عن ابن أبي عتيق، ومنها يتبين خطأ من ذكر القاسم بن محمد في سنده وإنما الصواب أنه مذكور في متن الحديث كما تقدم.

ومن الأخطاء في أسانيد هذا الحديث، ما رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٤) قال:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى، حدثنا مسدد، وأخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبي حزرة[٢]، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن القاسم بن محمد، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ فَجِيءَ بِطَعَامِهَا فَقَامَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣] يُصَلِّي فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لَا يُصَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَانِ[٤]»**

قلت: هكذا رواه من طريق أحمد ومسدد عن يحيى القطان وفيه وهمان.

الأول: شيخ أبي حزرة، عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وإنما هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق كما تقدم، وهو هكذا في مسند أحمد وأبي داود وابن خزيمة وغيرهم، عن أحمد ومسدد ويعقوب الدورقي وأحمد بن عبدة ويحيى بن حكيم وغيرهم عن يحي القطان، لم يقل أحد فيه ابن عمرو بن حزم.

الثاني: ذِكْرُ القاسم بن محمد بعده في السند، والحديث ساقه الحاكم من مسند أحمد ومسدد وليس فيهما في الأصل ذكر القاسم في السند، وكذلك لم يذكر أحد القاسم بن محمد في سند الحديث ممن رواه عن يحيى القطان، وما

---

[١] سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٧١)، وهذا التوثيق فات صاحب التهذيب وتهذيب التهذيب لذا اقتصر في التقريب (ص: ٤٩٠) على قوله: مقبول.

[٢] وجاء في المطبوع: جزرة بالجيم وهو خطأ في هذه الطبعة وليس في الأصل لذلك جاء على الصواب في طبعات أخرى منها الهندية (١/ ١٦٨).

[٣] في الطبعة الهندية: "فقمت" بدل "فقام القاسم بن محمد" ولعله الأصوب.

[٤] "يدافع الأخبثان" هكذا وجدته في النسخ الثلاث المطبوعة والصواب "يدافع الأخبثين" أو "يدافعه الأخبثان" كما جاء في مصادر الحديث الأخرى، والله أعلم.

أظن الوهمين كليهما إلا من الحاكم، لان راوي مسند أحمد الذي بين أيدينا هو أحمد بن جعفر القطيعي وهو شيخ الحاكم هنا، والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن الأرقم رضي الله عنه.

رواه أبو داود في السنن، رقم (٨٨)، والترمذي في الجامع، رقم (١٤٢)، والنسائي في المجتبى (٢/ ١١٠-١١١)، وفي السنن الكبرى، رقم (٩٢٧)، وابن ماجة في السنن، رقم (٦١٦)، وأحمد في المسند، رقم (١٥٩٥٩، ١٦٤٠٠)، ومالك في الموطأ (١/ ١٥٩)، وأبو مصعب الزهري في رواية الموطأ، رقم (٥١٤)، والشافعي في الأم (١/ ١٨١)، وفي المسند، رقم (٣٢٥، ٣٢٦)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (١٧٥٩-١٧٦١)، والحميدي في المسند، رقم (٨٩٦)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٣٨)، والدارمي في المسند، رقم (١٤٦٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٣)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٤٤)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (١/ ٣٢٤)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في مسند حديث مالك، رقم (٣٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، رقم (٦٤٠)، وابن جرير الطبري تاريخ الرسل والملوك (١١/ ٥٥٧)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (٩٣٢، ١٦٥٢)، وأبو علي الطوسي في مختصر الأحكام (١/ ٣٧٧-٣٧٨)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٤/ ١٤٢)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٤-١٩٩٦)، والحسين بن إسماعيل المحاملي في الأمالي، رقم (٢٨٥)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ١٣١)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٧١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ١٩٢-١٩٦)، وفي المعجم الأوسط (٧/ ٩٢، ١٢٢)، وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ، رقم (٧٦٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٣، ٣٨٨، ٣/ ٣٧٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٥٨٢)، وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٣٧)، وابن حزم في المحلى (٢/ ٣٦٦-٣٦٧)، والبيهقي في السنن الكبير (٣/ ١٠٢)، وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ١٢٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٩٦)، وفي الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٤٧)، وفي تلخيص المتشابه (٢/ ٥٩٠-٥٩١)، والبغوي في شرح السنة (٣/ ٣٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٣٣٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ١٧١)، والضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٤٠٠-٤٠٢)، وأبو الحجاج الدمشقي في عوالي هشام بن عروة، رقم (١٩)

من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الأرقم، أَنَّهُ حَجَّ فَكَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ يُؤَذِّنُ، وَيُقِيمُ، فَأَقَامَ يَوْمًا الصَّلاَةَ، وَقَالَ: لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْخَلاَءِ، وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَلْيَذْهَبْ إِلَى الْخَلاَءِ»**.

واللفظ لأحمد وغيره من طريق يحيى القطان عن هشام، ونحوه لفظ أبي داود وغيره من طريق زهير بن معاوية وفيه أنها صلاة الصبح، وفي لفظ لعبد الرزاق وغيره عن معمر: "**إِذَا أُقِيمتِ الصَّلاَةُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمُ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِالْغَائِطِ**"، وله ألفاظ بنحو ذلك متقاربة.

قال الترمذي عقبه: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم في الموضع الأول: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شهود بأسانيد صحيحة، وقال في موضع آخر: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في الموضعين.

قلت: قوله في الموضع الثاني هو الأصوب، فإن الحديث ليس على شرط الشيخين، فعبدالله بن الأرقم لم يُخرِّجا له، وسيأتي قريبا أن الحديث معلٌّ عند البخاري لذا لم يخرجه في صحيحه.

قال أبو داود عقب روايته: روى وهيب بن خالد وشعيب بن إسحاق وأبو ضمرة هذا الحديث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل حدَّثه، عن عبد الله بن أرقم، والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير.

قلت: الذين رووه عن هشام كرواية زهير –أي دون ذكر رجل في الإسناد– أيوب السختياني ومالك بن أنس والثوري وشعبة ومعمر وابن عيينة ويحيى القطان ووكيع وحماد بن زيد، وكل واحد من هؤلاء يكفي لرد رواية وهيب ومن تابعه، وكذا رواه قيس بن سعد وأيوب بن موسى المكي وعبد الله بن نمير وعيسى بن يونس وزائدة بن قدامة وحماد بن سلمة وأبو إسامة وأبو معاوية الضرير وحفص بن غياث ومحمد بن كناسة وعمر بن علي المقدمي ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد ومرجي بن رجاء ومالك بن سعير ومفضل بن فضالة وأبو الربيع السمان، فهؤلاء سبعة وعشرون راويا غالبهم ثقات حفاظ، لم يذكروا في سنده رجلا بين عروة وعبد الله بن الأرقم.

ومما يدل على خطأ وهيب ومن معه، أن في بعض الطرق يَذكرُ عروةُ أنه كان مع عبد الله بن الأرقم، ففي لفظ من طريق معمر: "كُنَّا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ"، وفي لفظ من طريق الثوري: "كُنَّا مَعهُ فِي سَفَرٍ"، وفي لفظ آخر: "خَرَجْنَا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ" وهو من طريق أيوب بن موسى.

ومع ذلك فإن أبا عبد الله البخاري حين سأله الترمذي عن هذا الحديث، قال: رواه وهيب، عن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبد الله بن الأرقم، وكأن هذا أشبه عندي. قال أبو عيسى: رواه مالك وغير واحد من الثقات عن هشام، عن أبيه، عن ابن الأرقم، لم يذكروا فيه عن رجل، وكأن الترمذي يرجح رواية الجماعة.

والطريق الذي في سنده عن رجل، رواه البخاري في التاريخ الكبير (٣٢/٥)، وفي التاريخ الأوسط (٦٨/١)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٣٢٤/١)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٧)

عن وهيب بن خالد، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل، عن عبد الله بن الأرقم؛ أنه كان في سفر.. وذكر الحديث، ثم أعقبه البخاري بمتابعة أنس بن عياض لوهيب.

قلت: والصواب عن هشام ما رواه الجماعة دون ذكر رجل في الإسناد، وقد تابع هشاما على ذلك، أبو الأسود حميد بن الأسود بإسناد ضعيف عنه.

رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٩٦/١٣) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٨٣/٣)

من طريق عبد الله بن لهيعة، قال: حدثنا أبو الأسود، أنه سمع عروة، يقول: كنا في سفر مع عبد الله بن الأرقم.

والحديث رواه الطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (١٩٩٣).

من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة ،عن أبيه، عن عائشة، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **" إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمُ الْخَلاَءَ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلْيَبْدَأْ بِهِ".**

قلت: وهذا وهم من ابن أبي الزناد، وقد أوقعه في هذا الوهم شهرة هذا السند عن هشام وكثرة الرواية به، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه أبو داود في السنن، رقم (٩٠)، والترمذي في الجامع، رقم (٣٥٧)، وابن ماجة في السنن، رقم (٦١٩)، وأحمد في المسند، رقم (٢٢٤١٥، ٢٢٤١٦)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٥٥/٢)، وأبو علي الطوسي في مختصر الأحكام (٢٦٦/٢-٢٦٧)، والطبراني في مسند الشاميين، رقم (١٠٤٢، ١١١٣)،وأبو بكر ابن

المقري في معجم الشيوخ، رقم (٦٢)، والبيهقي في السنن الكبير (٣/١٨٥)، وفي شعب الإيمان (١٣/٤٩٥)، والبغوي في شرح السنة (٣/١٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥/٢٣٦)

من طرق عن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح الحضرمي، عن أبي حي المؤذن، عن ثوبان، عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **«لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يَؤُمَّ قَوْمًا فَيَخْتَصَّ نَفْسَهُ بِدُعَاءٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يُصَلِّي وَهُوَ حَقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ»**

واللفظ لأحمد وغيره، وفي لفظ لأبي داود: **"ثَلَاثٌ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ، ... وذكرها"**

قلت: وهذا إسناد حمصيٌّ حسن، أبو حيّ المؤذن هو شدّاد بن حيّ، قال عنه العجلي: شاميّ تابعيّ ثقة[١]، وقال ابن حجر: صدوق[٢]، وأما يزيد بن شريح، فتابعي حسن الحديث، قال عنه يعقوب الفسوي: من صالحي أهل الشام، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يعتبر به[٣]، وقال عنه الذهبي: ثقة من الصلحاء، وقال ابن حجر: مقبول[٤].

قلت: وقد اُختُلِف على يزيد في إسناده، فرواه عنه حبيب بن صالح هكذا، ورواه ثور بن يزيد عنه به لكن جعله من مسند أبي هريرة بدل ثوبان، ورواه السَّفْر بن نسير عنه عن أبي أمامة مرفوعا به ولم يذكر في سنده أبا حيٍّ المؤذن.

فأما طريق حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح فهو الذي تقدم، وتابع حبيباً على ذلك محمد بن الوليد الزبيدي وهو ثقة ثبت لكن الإسناد إليه ضعيف، رواه البخاري في الأدب المفرد، رقم (١٠٩٣).

وأما طريق ثور بن يزيد عن يزيد بن شريح.

---

[١] ترتيب ثقات العجلي (٢/٣٩٧)

[٢] تقريب التهذيب (ص: ٢٦٤)

[٣] ينظر تهذيب الكمال (٣٢/١٥٩-١٦٠)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٣٦-٣٣٧)

[٤] الكاشف (٢/٣٨٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٠٢)

فرواه أبو داود في السنن، رقم (٩١)، وخيثمة الإطرابلسي في جزء من حديثه، رقم (١٨)، وابن مندة في الأمالي، رقم (٧١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٤)[١]، والبيهقي في السنن الكبير (٣/ ١٨٥)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب، رقم (٢٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥/ ٢٣٦)

من طرق عن ثور بن يزيد، عن يزيد بن شريح، عن أبي حيٍّ المؤذن، عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، به نحوه.

وأما طريق السَّفْر بن نسير عن يزيد بن شريح

فرواه ابن ماجة في السنن، رقم (٦١٧)، وأحمد في المسند، رقم (٢٢١٥٢، ٢٢٢٤١، ٢٢٢٥٥)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٣٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٣٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٠٥)، وفي مسند الشاميين، رقم (١٠٤٢، ١١١٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥/ ٢٣٥)

من طرق عن معاوية بن صالح الحضرمي قال: حدثني السفر بن نسير الحمصي، عن يزيد بن شريح الحضرمي، أنه سمع أبا أمامة يقول، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ، وذكر الحديث بنحوه، واقتصر بعضهم على قوله: «**لَا يَأْتِ أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ وَهُوَ حَاقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ**».

وزاد أحمد في أحد طرقه وابن عساكر في سنده، "فقال شيخ لما حدثه يزيد: أنا سمعت أبا أمامة يحدث بهذا الحديث"

قلت: وقد رجح بعض أهل العلم رواية ثوبان ورجح بعضهم رواية أبي أمامة وتوقف آخرون، فقال البخاري بعد روايته الحديث عن ثوبان: أصح ما يروى في هذا الباب هذا الحديث[٢]، وقال الترمذي: حديث ثوبان حديث حسن –وذكر الاختلاف في سنده– ثم قال: وكأن حديث يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن، عن ثوبان في هذا أجود إسنادا وأشهر، وعلق عليه العلامة أحمد شاكر قال: فإما أن يكون –يعني يزيد بن شريح– سمعه من الطرق الثلاث وحفظه، وإما أن يكون اضطرب حفظه فيها ونسي، ولعل رواية السَّفْر بن نسير عنه عن أبي أمامة

---

[١] جاء في المطبوع من المستدرك: "يزيد بن شريح عن أبي هريرة" هكذا ليس بينهما "عن أبي حيّ"، ورجعت إلى أكثر من طبعة ثم بحثت في نسخة خطية من المستدرك فوجدته هكذا ليس فيه "عن أبي حيّ"، فالله أعلم هل هو سقط أم من باب الاختلاف على يزيد بن شريح.

[٢] الأدب المفرد (ص: ٣٧٥)

أرجح، لما جاء عند أحمد من المتابعة من شيخ مبهم يحكي أنه سمعه من أبي أمامة[1]، وصوَّب الدارقطني روايتي ثوبان وأبي أمامة في موضع، وتوقف في موضع آخر وقال: الله أعلم بالصواب[2].

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواه ابن ماجة في السنن، رقم (٦١٨)، وأحمد في المسند، رقم (٩٦٩٧، ١٠٠٩٤)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٣٥)، وإسحاق بن راهويه في المسند، رقم (٤٦٧)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (١٩٢/٣)، والبزار في البحر الزخار (١٠٠/١٧)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (٢٠٠٠)، وابن الأعرابي في معجم الشيوخ، رقم (٦٠٧)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٠٧٢)، والبيهقي في السنن الكبير (١٠٣/٣)، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: ٤١٨)

عن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«لَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِهِ أَذًى»**، وزاد بعضهم: **"مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ"**

وفي لفظ: **""لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْخَبَثِ"**، وفي لفظ آخر: **"لَا تُدَافِعُوا الْأَخْبَثَيْنِ: الْغَائِطَ وَالْبَوْلَ ، فِي الصَّلَاةِ"**

قلت: وهذا إسناد صحيح، يزيد الأودي تابعي ثقة، وثقه العجلي وابن حبان[3]، وقال علي ابن المديني في ترجمة ابنه داود بن يزيد: لا أروي عنه وكان أبوه ثبتاً[4].

والحديث رواه عنه ابناه إدريس وداود، واختُلِف فيه على إدريس، فرواه عنه مرفوعا ابنه عبدالله وأبو أسامة حماد بن أسامة وعبد ربه بن نافع الحناط وشعبة في رواية عنه وهي الأشهر والأصح، ورواه آدم بن أبي إياس عن شعبة به موقوفا، وفي رواية أخرى عن شعبة قال: قلت: عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قال: أحسبُه وأكبر علمي أنه قال: عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

[1] جامع الترمذي (١٩٠/٢-١٩١)

[2] ينظر العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٨١/٨-٢٨٢، ٢٧٠/١٢)

[3] ينظر معرفة الثقات للعجلي (٣٧١/٢)، والثقات لابن حبان (٥٤٢/٥)، وتهذيب الكمال (١٨٦/٣٢-١٨٧)

[4] تاريخ الإسلام للذهبي (٨٥٨/٣)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٢٧١/٤)

الحديث الخامس: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

رواه أحمد في المسند، رقم (٦٦٨، ٦٦٩، ٧٧٧)، والبزار في البحر الزخار (٣/ ١٠٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٢٧٢)

من طرق عن عبد الله بن لهيعة، حدثنا الحارث بن يزيد وعبد الله بن هبيرة، عن عبد الله بن زُرَيْرٍ الغافقي، عن عليٍّ بن أبي طالب قَالَ: **بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُصَلِّي إِذِ انْصَرَفَ وَنَحْنُ قِيَامٌ، ثُمَّ أَقْبَلَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَصَلَّى لَنَا الصَّلاةَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي ذَكَرْتُ أَنِّي كُنْتُ جُنُبًا حِينَ قُمْتُ إِلَى الصَّلاةِ لَمْ أَغْتَسِلْ، فَمَنْ وَجَدَ مِنكُمْ فِي بَطْنِهِ رِزًّا[1]، أَوْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا كُنْتُ عَلَيْهِ، فَلْيَنْصَرِفْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حَاجَتِهِ، أَوْ غُسْلِهِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى صَلاتِهِ»**

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة وقد تقدم الكلام فيه، وأنه ضعيف لاختلاطه، وقد رواه ابن لهيعة مرة هكذا ومرة عن الحارث بن يزيد وحده ومرة أخرى عن عبد الله بن هبيرة وحده، فلا أدري سمعه منهما أم هذا من اختلاطه.

وقد قال البزار عقبه: وهذا الحديث لا نحفظه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقال الطبراني عقبه أيضا: لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة، قال الهيثمي: ومدار طرقه على ابن لهيعة وفيه كلام[2].

وقد سُئِل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: أنا أرضى أن يكون هذا من كلام علي موقوف، وابن لهيعة قد خلط في حديثه، فأما في هذا الحديث فقال مرة: حدثنا عبد الله بن هبيرة، عن عبد الله بن زرير، عن علي، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال مرة: حدثنا الحارث بن يزيد، عن عبد الله بن زرير، عن علي، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3].

قلت: والصواب ما قاله أبو حاتم أنه موقوف.

---

[1] قال ابن الأثير: الرِّزُّ فِي الأَصْل: الصَّوت الخَفِيُّ، ويُريد بِهِ القَرْقَرَةَ. وَقِيلَ هُوَ غَمْز الحدَث وحَرَكته للخرُوج. النهاية في غريب الحديث والأثر(٢/ ٢١٩).

[2] مجمع الزوائد (٢/ ٦٨).

[3] العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٨٦-٤٨٧).

فقد رواه الشافعي في الأم (١٧٣/٧)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٣٦٠٦، ٣٦٠٧)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (١٣٣/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٥٩٠٤)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (١٦٩/١، ١٨٤)، والدارقطني في السنن (٢٨٤/١-٢٨٥)، والبيهقي في السنن الكبير (٣٦٣/٢-٣٦٤)

من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي قال: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ رِزًّا، أَوْ قَيْئًا، أَوْ رُعَافًا، فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلاَتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ».

قلت: وهذا إسناد صحيح، وقد رواه بعضهم من طريق عاصم وبعضهم من طريق الحارث وجمع آخرون بينهما، والحارث هو ابن عبد الله الهمداني الأعور قال عنه ابن حجر: صاحب عليّ كذَّبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف[١]،وأما عاصم بن ضمرة فأقل أحواله أنه حسن الحديث إن لم يكن ثقة، فقد وثقه ابن المديني وابن معين وابن سعد والعجلي وابن شاهين، وقال احمد بن حنبل: عاصم عندي حجة، وقال النسائي: لا بأس به، وصحّح حديثه في كتبهم الترمذي وابن خزيمة والطوسي والحاكم وابن القطان، وقال البزار صالح الحديث[٢]، وتعنَّت الجوزجاني وابن حبان وابن عدي في رد حديثه[٣].

وقد رواه البيهقي في السنن الكبير (٣٦٣/٢)

من طريق إسرائيل، ثنا يزيد بن سعيد، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: "مَنْ وَجَدَ فِي بَطْنِهِ رِزًّا أَوْ كَانَ فِي بَطْنِهِ بَوْلٌ فَلْيَجْعَلْ ثَوْبَهُ عَلَى أَنْفِهِ ثُمَّ لِيَنْتَقِلْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلَا يُكَلِّمْ أَحَدًا فَإِنْ تَكَلَّمَ اسْتَأْنَفَ".

قلت: قوله في السند: "يزيد بن سعيد" هكذا وجدته في المطبوع في أكثر من نسخة بعد التتبع وأظنه تصحيف والله أعلم، فإني لم أجد في هذه الطبقة من الرواة من يروي عنه إسرائيل بهذا الاسم، ولعله تصحَّف عن "ثوير بن سعيد" وهو ثوير بن أبي فاختة من شيوخ إسرائيل، وثوير يروي عن أبيه سعيد بن علاقة وهذا يروي عن علي بن أبي طالب، وثوير بن سعيد قال عنه الذهبي: واهٍ، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالرفض[٤].

قلت: فالاعتماد على صحة الأثر الموقوف على طريق عاصم بن ضمرة عن علي.

---

[١] تقريب التهذيب (ص: ١٤٦).

[٢] ينظر تهذيب الكمال (٤٩٦/١٣-٤٩٩)، وإكمال التهذيب لمغلطاي (١٠٦/٧-١٠٨).

[٣] ينظر المجروحين لابن حبان (١٢٥/٢-١٢٦)، والكامل لابن عدي (٣٨٦/٦-٣٨٧)، وتهذيب التهذيب (٤٥/٥).

[٤] الكاشف للذهبي (٢٨٦/١)، والتقريب لابن حجر (ص: ١٣٥).

الحديث السادس: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٣٢٩، ٤/ ١٥)، وفي المعجم الصغير، رقم (٣٩٩)

من طريق محمد بن بلال قال: حدثنا عمران القطّان، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: أَقَامَ ابْنُ عُمَرَ[١] ذَاتَ يَوْمٍ الصَّلاَةَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنَ القَوْمِ: تَقَدَّمْ فَصَلِّ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ رِزًّا فَلْيَتَوَضَّأْ**»

وفي لفظ: "**إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي صَلاَتِهِ رِزًّا ، فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ**"

قال الطبراني عقبه: لم يروه عن عمران القطّان، إلا محمد بن بلال.

قال الهيثمي: ورجاله موثقون[٢].

قلت: هذا إسناد منكر، عمران هو ابن داور أبو العوام القطان، قال الذهبي: ضعفه النسائي، ومشاه أحمد وغيره، وقال ابن حجر: صدوق يهم[٣] وهو نص ما نقله عن البخاري فيه[٤]، وأما محمد بن بلال الذي تفرد بالحديث عن عمران القطان، فقد أثنى عليه أبو داود وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، لكن أورد له ابن عدي في ترجمته أحاديث عن عمران القطان أنكرها عليه وقال: له غير ما ذكرت من الحديث وهو يغرب عن عمران القطان، له عن غير عمران أحاديث غرائب، وليس حديثه بالكثير وأرجو أنه لا بأس به[٦]، وأورد البخاري في ترجمته حديثاً حديثاً أخطأ فيه[٧]، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: يهم في حديثه كثيراً[٨].

---

[١] سقطت كلمة "ابن" من إسناد المعجم الصغير في كل النسخ المطبوعة منه، فصار الحديث كأنه من مسند عمر، واستدركتها من المعجم الأوسط ومجمع الزوائد للهيثمي(٢/ ٨٩) ومجمع البحرين له أيضا (٢/ ١٦٨).

[٢] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٨٩).

[٣] الكاشف (٢/ ٩٣)، والتقريب (ص: ٤٢٩).

[٤] ينظر تهذيب التهذيب (٨/ ١٣٢).

[٥] ينظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٤٥-٥٤٦)

[٦] الكامل في الضعفاء (٧/ ٣٠٨)

[٧] التاريخ الكبير (١/ ٤٣)

[٨] الضعفاء الكبير (٤/ ٣٧)

قلت: وقد وَهِم أحدهما في إسناده، فالصحيح أنه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم لا عبد الله بن عمر كما صوَّب ذلك الدارقطني[1]، وقد تقدم حديث ابن أرقم قبل أربعة أحاديث، وفيه هناك أنه رواه عن هشام أكثر من سبعةٍ وعشرين راوياً غالبهم أئمة وحفاظ، خالفهم هنا عمران القطان، والراجح أن نسبة الوهم فيه لمحمد بن بلال أقرب من عمران القطان.

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر إلّا أنه واهٍ جدا.

رواه ابن أبي شيبة في المصنف[2] كما ذكره ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ١١٤)، والبوصيري في إتحاف الخيرة (٢/ ٢٥٠)

قال: حدثنا الفضل بن دكين، حدثنا عبد السلام، عن إسحاق بن أبي فروة، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ رِزًّا أَوْ شَيْئًا وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ وَلْيَخْرُجْ»**

قال البوصيري عقبه: هذا إسناد رجاله ثقات، وعبد السلام هو ابن أبي حازم.

قلت: كذا قال ووهم رحمه الله تعالى في موضعين، الأول: قوله رجاله ثقات، وفاته أن إسحاق بن أبي فروة متروك وكذبه بعضهم[3]، والثاني: قوله عن عبد السلام هو ابن أبي حازم، وإنما هو ابن حرب كما قاله ابن حجر أيضا وهو مشهور بالرواية عن ابن أبي فروة.

وبالتالي فالحديث لا يثبت من مسند ابن عمر.

الحديث السابع: حديث المِسْوَر بن مَخْرَمة رضي الله عنه.

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٠)، وفي المعجم الأوسط (٣/ ١٦٨)

---

[1] ينظر العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٤٢٦)

[2] ولم أجده في المطبوع من المصنف بعد تتبعي لطبعاته الثلاث، ولا في المطبوع من مسند ابن أبي شيبة، فلعله من القسم المفقود من المسند والله أعلم.

[3] ينظر تهذيب الكمال (٢/ ٤٤٦-٤٥٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٤٠-٢٤٢)

حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي، ثنا سليمان بن داود الشاذكوني، ثنا محمد بن عمر الواقدي، عن محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، عن الزهري[1]، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن المسور بن مخرمة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَجِدُ مِنَ الْأَذَى شَيْئًا»** يَعْنِي الْغَائِطَ وَالْبَوْلَ.

قال الطبراني في الأوسط عقبه: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ابن أخيه، تفرد به الواقدي.

قال الهيثمي -بعد أن نسبه للأوسط فقط-: وفيه الواقدي وهو ضعيف.

قلت: بل هو متروك واتهم بالوضع مع سعة علمه[2]، والشاذكوني الراوي عنه متروك مثله وكذلك اتهم سعة حفظه[3].

الحديث الثامن: مرسل يحيى بن جعدة رحمه الله تعالى.

رواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٣٦)

قال: حدثنا ابن نمير، عن زمعة، عن عثمان بن الزبير، عن يحيى بن جعدة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا يَقْرَبُ الصَّلَاةَ الرَّبِيُّ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الرَّبِيُّ؟ قَالَ: «الَّذِي يَجِدُ الرَّبْوَ فِي بَطْنِهِ».**

قلت: وهذا إسناد مرسل وفيه راوٍ ضعيف، يحيى بن جعدة تابعي ثقة، وزمعة هو ابن صالح اليماني الجُنْدِيُّ ضعيف الحديث، ضعّفه ابن معين وأحمد أبو حاتم والنسائي وغيرهم[4]، وأما عثمان بن الزبير فلم أجد له ترجمة[5] إلا أن يكون عثمان بن عروة بن الزبير أخو هشام بن عروة، نُسب إلى جده وهو ثقة.

---

[1] "عن الزهري" سقطت من المطبوع من المعجم الكبير، وهي ثابتة في المعجم الأوسط، والطبراني رواه بنفس السند في المعجمين، وابن أخي الزهري معروف بالرواية عن عمه الزهري وليست له رواية عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وهذا يؤكد حدوث السقط من طبعة المعجم الكبير، والله أعلم.

[2] ينظر ديوان الضعفاء للذهبي (ص: ٣٦٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٩٨)

[3] ينظر ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٥-٢٠٦)، ولسان الميزان (٤/ ١٤٢-١٤٧)

[4] ينظر تهذيب الكمال (٩/ ٣٨٦-٣٨٩)، و تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٨).

[5] له ذِكْر في طبقات ابن سعد (٥/ ٤٤٠) وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/ ١٦٤) في ترجمة عبد الجبار بن سعيد بن سليمان، قالوا: وأمه بنت عثمان بن الزبير بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان.

الحديث التاسع: مرسل الحسن البصري رحمه الله تعالى.

رواه عبد الرزاق في المصنف، رقم (١٧٥٧)

عن هشام بن حسّان، عن الحسن قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لَا تُزَاحِمُوا الْأَخْبَثَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، الْغَائِطَ وَالْبَوْلَ»**.

قلت: وهذا إسناد مرسل، وهشام بن حسّان وإن كان من الثقات إلّا أن في روايته عن الحسن وغيره كلام عند أكثر النقاد، قال ابن المديني: كان أصحابنا يثبّتون هشام بن حسان وكان يحيى بن سعيد يضعِّف حديثه عن عطاء، وكان الناس يرون أنه أرسل حديث الحسن البصري عن حوشب[١]، وقال أيضاً: أحاديث هشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب وأما أحاديثه عن محمد –يعني ابن سيرين– فصحاح[٢]، وقال معاذ بن معاذ: كان شعبة يتقي حديث هشام عن عطاء والحسن، وقال أبو داود: أربعة كانوا لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن: يحيى بن سعيد وابن علية ويزيد بن زريع ووهيب، وقال أيضاً: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب[٣]، لذا قال عنه ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما[٤].

وقد خالفه أبو حرَّة واصل بن عبد الرحمن

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٧٩٣٠)

حدثنا هشيم، عن أبي حرة، عن الحسن، عن عمر موقوفاً، نحوه.

قلت: هذا إسناد منقطع، الحسن لم يدرك عمر بن الخطاب، وأبو حرَّة في روايته عن الحسن مقال أيضاً، قال البخاري: يتكلمون في روايته عن الحسن، وقال أحمد حدثنا أبو عبيدة الحداد قال كتبت لأبي حرة في حديث الحسن، سمعتَ الحسن؟ فما قال في شيء منها إلا في ثلاثة أحاديث سمعت ولم يقل في باقيها سمعت، وقال ابن معين

---

[١] حوشب هو ابن مسلم الثقفي، قال أبو داود: كان من كبار أصحاب الحسن، ذكره المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٤٦٤) للتمييز فإنه لم يروِ له أحد من أصحاب الكتب الستة.

[٢] العلل لابن المديني (ص: ٦٣) .

[٣] ينظر تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٨١-٣٩٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٢٩٥-٢٩٨)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٤-٣٧).

[٤] تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

حدثني غندر قال وقَّفتُ أبا حرة على حديث الحسن، ... وحكى نحو ما سبق، وسئل ابن معين عنه فقال: صالح، وحديثه عن الحسن ضعيف، يقولون: لم يسمعه من الحسن[1].

لكن وجدت ما يشهد لأبي حرة، فقد تُوبع الحسن عليه عن عمر، تابعه مجاهد.

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم (**٧٩٢٩**)

قال: حدثنا ابن علية، عن ليث، عن مجاهد، قال: قال عمر: «لَا تُعَاجِلُوا الْأَخْبَثَيْنِ فِي الصَّلاَةِ الْغَائِطَ وَالْبَوْلَ».

قلت: وهذا إسناد منقطع أيضاً، مجاهد لم يدرك عمر، وليث هو ابن أبي سليم ضعيف لاختلاطه، قال عنه ابن حجر: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[2].

وبالتالي فلا يصح الحديث عن عمر موقوفاً كذلك.

---

[1] ينظر العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (**١/ ٣١٠، ٢/ ٥٩٥، ٣/ ٩، ٢٤٢**) وتهذيب الكمال (**٣٠/ ٤٠٦-٤٠٨**)، وإكمال التهذيب لمغلطاي (**١٢/ ٢٠١**).

[2] تقريب التهذيب (ص: **٤٦٤**)

الفصل الثالث

النهي عن الصلاة وقت النعاس

وفيه أربعة أحاديث

الحديث الأول: حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من النوم ومن لم ير من النعسة والنعستين أو الخفقة وضوءا، رقم (٢١٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد، رقم (٧٨٦)، وأبو داود في السنن، رقم (١٣١٠)، والترمذي في الجامع، رقم (٣٥٥)، والنسائي في المجتبى (٩٩/١)، وفي السنن الكبرى، رقم (١٥٣)، وابن ماجة في السنن، رقم (١٣٧٠)، وأحمد في المسند، رقم (٢٤٢٨٧، ٢٥٦٦١، ٢٥٦٩٩، ٢٦٢٣١)، ومالك في الموطأ (١١٨/١)، وأبو مصعب الزهري في رواية الموطأ، رقم (٢٨٧)، وابن وهب في الجامع، رقم (٣٣٨)، والشافعي في السنن المأثورة، رقم (٣٠، ٣١)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٤٢٢٢)، والحميدي في المسند، رقم (١٨٥)، وإسحاق بن راهويه في المسند، رقم (٦١٧-٦١٩)، والدارمي في المسند، رقم (١٤٢٣)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في مسند حديث مالك، رقم (١٥)، ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص: ١٨٦-مختصر)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (٩٠٧)، وأبو علي الطوسي في مختصر الأحكام (٢٦٢/٢)، وأبو بكر بن أبي داود في مسند عائشة، رقم (٥، ٢٧)، وأبو عوانة في المستخرج (٣٥/٢)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (٢٦٢/٣)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (٣٤٣٥-٣٤٣٨)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٥٨٣، ٢٥٨٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (١١٦/٨)، وأبو بكر الآجُرِّي في أخلاق أهل القرآن (ص: ٧٥)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٧٨٤، ١٧٨٥)، وفي حلية الأولياء (١٣٨/٧، ٣٠/١٠)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٣/٣-٢٤)، وفي معرفة السنن والآثار (٤٩/٤)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢٤٩/٢)، وابن عساكر في معجم الشيوخ، رقم (٩٦٠)

من طرق كثيرة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ، لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبَّ نَفْسَهُ»**، واللفظ لمالك.

وفي لفظ للثوري عن هشام: «**إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَنَمْ عَلَى فِرَاشِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيَدْعُو عَلَى نَفْسِهِ أَمْ يَدْعُو لَهَا**».

والحديث رواه عن هشام جمع كثير منهم، أيوب السختياني وهو أكبر منه ومالك والثوري وشعبة والليث بن سعد وابن عيينة ويحيى القطان ووكيع وعبد الله بن نمير وعلي بن مسهر وأبو أسامة وعبدة بن سليمان وعبد العزيز بن أبي حازم وحماد بن سلمة وأبو معاوية الضرير وعيسى بن يونس ومالك بن سعير وجرير بن عبد الحميد و زائدة بن قدامة و يحيى بن عبد الله العمري وأنس بن عياض و سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وغيرهم وألفاظهم متقاربة.

الحديث الثاني: حديث أنس بن مالك رضي الله عنها.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من النوم ومن لم ير من النعسة والنعستين أو الخفقة وضوءا، رقم (٢١٣)، والنسائي في المجتبى (١/٢١٥)، وفي السنن الكبرى، رقم (١٥٤)، وأحمد في المسند، رقم (١١٩٧١، ١٢٤٤٦، ١٢٢٥٠، ١٣٦١١)، ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص: ١٨٦-مختصر)، والبزار في البحر الزخار (١٣/٢٥٨)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٢٨٠٠، ٢٨٠٣)، وابن عدي في الكامل (٧/٤٠٨)

من طرق عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَنَمْ**» زاد في رواية: "**حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقُولُ**"

قلت: أيوب هو ابن أبي تميمة السختياني الإمام، وقد رواه عنه ثلاثة، عبد الوارث بن سعيد ووهيب بن خالد وهما ثبتان، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي وهو صدوق، لكن خالفهم حماد بن زيد فجعله عن أنس موقوفا.

رواه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة التاريخ (٢/٨٨، ٣/٢٢)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٢٨٠١)

عن حماد بن زيد، عن أيوب قال: وجدت في كتاب أبي قلابة –وفي رواية: قرئ علينا كتاب أبي قلابة– عن أنس قال: "إذا نعس أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ فَلْيَنَمْ حَتَّى يَعْقِلَ مَا يَقُولُ".

قلت: وقد رجح الدارقطني رواية حماد الموقوفة[1]، وحماد بن زيد أثبت مِن كل مَن روى عن أيوب، قال ابن معين: حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث وابن علية وعبد الوهاب الثقفى وابن عيينة، وقال أيضاً: إذا اختلف إسماعيل ابن علية، وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد، فقيل له: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب، ثم قال: ومن خالفه من الناس جميعا في أيوب فالقول قوله، وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب، قال: أمّا عبد الوارث فقد قال: كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظي، ومثل هذا يجيء فيه ما يجيء[2].

ويؤيده ما حكاه يعقوب الفسوي عقب روايته في الموضعين قال: قال سليمان –يعني بن حرب شيخه–: قرأ جرير بن حازم على أيوب كتاباً لأبي قلابة فقال –يعني أيوب–: قد سمعت هذا كله من أبي قلابة وفيه ما أحفظه وفيه ما لا أحفظه، قال –أي سليمان–: فكان حماد ربما حدثنا بالشيء فيقول: هذا مما كان في الكتاب.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواه مسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد، رقم (٧٨٧)، وأبو داود في السنن، رقم (١٣١١)، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٧٩٩٠)، وفي فضائل القرآن، رقم (٦٩)، وأحمد في المسند، رقم (٨٢٣١)، وعبد الرزاق في المصنف، رقم (٤٢٢١)، ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص: ١٨٧–مختصر)، وأبو عوانة في المستخرج (٢/٣٥)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٥٨٥)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٧٨٦)، والبيهقي في السنن الكبير (٣/٢٤)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/٤٠١)، والبغوي في شرح السنة (٤/٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/١٦١)، والضياء المقدسي في فضائل القرآن، رقم (٣٧)

من طريق معمر، عن همام بن مُنبِّه –وهو في صحيفته، رقم (١١٦)– قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَاسْتَعْجَمَ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِهِ، فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ، فَلْيَضْطَجِعْ»**.

---

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/٢٤٣).

[2] ينظر تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/٢١٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٣٨)، وتهذيب الكمال للمزي (٧/٢٣٩-٢٥٢).

قلت: وتابع همّاما عليه يحيى بن النضر.

رواه ابن ماجة في السنن، رقم (١٣٧٢)

من طريق أبي بكر بن يحيى بن النضر، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف يصلح في المتابعات، أبو بكر بن يحيى هذا قال عنه الذهبي: لا وثق ولا ضعف، ما كأنه قوي، لذا قال عنه ابن حجر: مستور[١].

الحديث الرابع: حديث آخر لأنس بن مالك رضي الله عنه.

وله عن أنس بن مالك طريقان:

الأول: حميد الطويل عن أنس.

رواه أحمد في المسند، رقم (١٢٩١٦، ١٣١٢١، ١٣٦٩١)، والشافعي في السنن المأثورة، رقم (٣٢)، وابن أبي شيبة في المصنف، رقم (٣٤٠٢)، وعلي بن حجر السعدي في حديث إسماعيل بن جعفر، رقم (٤٧)، وعبد بن حميد في المسند، رقم (١٤٠٤-منتخب)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٣٧٨٦، ٣٨٣١، ٣٨٤٣)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار، رقم (٣٤٣٩)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٤٩٤، ٢٥٨٧)، والحاكم في المستدرك (٦٨/٤)، وأبو نعيم في عوالي الحارث، رقم (٥)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٨/٣)، وفي معرفة السنن والآثار (٥٠/٤)، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص: ٤١٠)، وفي الفصل للوصل المدرج في النقل (٩٢٧/٢-٩٢٨)

من طرق عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى حَبْلاً مَمْدُودًا بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: فُلاَنَةُ تُصَلِّي، فَإِذَا غُلِبَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، فَقَالَ: «لِتُصَلِّ مَا عَقَلَتْ، فَإِذَا غُلِبَتْ فَلْتَنَمْ»**، واللفظ لأحمد وغيره.

وفي لفظ لأبي يعلى وغيره: **فَإِذَا أَعْيَتْ أَخَذَتْهُ، فَقَالَ: «لِتُصَلِّ، فَإِذَا أَعْيَتْ فلتَقْعُدْ»** وفي بعضها: **"فَلْتَنَمْ أَوْ لِتَقْعُدْ"** قلت: حميد الطويل تقدم الكلام عنه[٢] وأنه ثقة إلا أنه يدلس عن أنس وقد عنعن هنا، والحديث رواه عنه، يزيد بن هارون وهشيم بن بشير وإسماعيل بن جعفر وعبد الوهاب الثقفي ومعاذ بن معاذ وابن أبي عدي وقدامة

---

[١] ميزان الاعتدال (٥٠٧/٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٢٥)

[٢] في الباب الثاني الفصل الأول منه "النهي عن الصلاة بحضرة الطعام"

بن شهاب وعبد الله بن بكر وحماد بن سلمة، فاتفق الرواة عن حميد بإبهام اسم المرأة، فقالوا: فلانة، وتفرد حماد بن سلمة -في رواية أخرى تأتي- فقال: حمنة بنت جحش.

رواه أحمد في المسند، رقم (١٢٩١٥، ١٣٦٩٠)، وأبو يعلى في المسند، رقم (٣٨٣١)، والحاكم في المستدرك (٦٨/٤)، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص: ٤١٠-٤١١)، وفي الفصل للوصل المدرج في النقل (٩٢٧/٢-٩٢٨)

عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، **أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي الْمَسْجِدِ حَبْلاً بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: " مَا هَذَا الْحَبْلُ؟ " فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، تُصَلِّي فَإِذَا أَعْيَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لِتُصَلِّ مَا أَطَاقَتْ، فَإِذَا أَعْيَتْ فَلْتَجْلِسْ "**

قلت: وهذا إسناد مرسل، عبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي ثقة[1].

الطريق الثاني: عبد العزيز بن صهيب عن أنس.

رواه البخاري في الصحيح، كتاب: التهجد، باب: ما يكره من التشديد في العبادة، رقم (١١٥٠)، ومسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: أمر من نعس في صلاته أو استعجم عليه القرآن أو الذكر بأن يرقد، رقم (٧٨٤)، وأبو داود في السنن، رقم (١٣١٢)، والنسائي في المجتبى (٢١٨/٣)، وفي السنن الكبرى، رقم (١٣٠٨)، وابن ماجة في السنن، رقم (١٣٧١)، وأحمد في المسند، رقم (١١٩٨٦)، وابن خزيمة في الصحيح، رقم (١١٨٠)، وأبو عوانة في المستخرج (٣٦/٢)، وابن المنذر في الأوسط في السنن (١٦٢/٥)، وابن حبان في الصحيح، رقم (٢٤٩٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٦٦/٨)، وأبو نعيم في المستخرج، رقم (١٧٨٠، ١٧٨١)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٦/٣)، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص: ٤١١)، وابن عساكر في معجم الشيوخ، رقم (٢٤٨)

من طريق عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى حَبْلاً مَمْدُودًا بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟» فَقَالُوا: لِزَيْنَبَ تُصَلِّي، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حُلُّوهُ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ»، وفي لفظ: «... فَإِذَا كَسِلَ أَوْ فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ»**

[1] ينظر الكاشف (٦٤١/١)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٤٩).

قلت: عبد العزيز بن صهيب ثقة ثبت، وهو أثبت من حميد في أنس، قال شعبة: عبد العزيز بن صهيب في أنس أحب إلى من قتادة، أو قال: أثبت من قتادة، وقال أحمد: عبد العزيز بن صهيب ثقة ثقة، عبد الوارث أروى الناس عنه[1].

والحديث رواه عنه عبد الوارث بن سعيد وإسماعيل بن علية، ورواية عبد العزيز هذه أصح من رواية حميد التي فيها "**فَلْتَنَمْ** "والصواب: "**فَلْيَقْعُدْ**"، وسمّى المرأة هنا زينب وهي ابنة جحش وهو الراجح، خلافا لما جاء في بعض الروايات أنها ميمونة بنت الحارث.

كما رواه وابن خزيمة في الصحيح، رقم (١١٨١٠)، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص: ٤١١)

من طريق مسلم بن يحيى أبو حبيب مؤذن مسجد بني رفاعة قال: حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِحَبْلٍ مَمْدُودٌ بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ فَقَالَ: مَا هَذَا؟، قَالُوا: لِمَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِهَذَا؟، قَالُوا: تُصَلِّي حَتَّى إِذَا أَعْيَتِ اعْتَمَدَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "لا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا أَعْيَا فليجلس"**

قلت: ذكر ميمونة بنت الحارث خطأ، والصواب ما تقدم أنها زينب بنت جحش، والخطأ من مسلم بن يحيى الراوي عن شعبة فإني لم أجد له ترجمة وتفرده هذا مما يوهن حاله، والله أعلم.

[1] العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٩٩)، وينظر تهذيب الكمال (١٨/ ١٤٨)

الخاتمة ونتائج الدراسة

الحمد لله أن يسَّر ما تعسّر، واستخدمنا في العناية بحديث نبيه خير البشر، وأن نكون ممن هداه الله ونضّر، فسيدنا وحبيبنا القائل: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ؛ فرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"[1]،

حسبنا اننا قُمنا بجمع الأحاديث المفرقة في بطون الكتب في مكان واحد ليسهل إليها الوصول، وخرجناها وحققناها تحقيقاً علميا وفق الضوابط والأصول، ليفيد منه من كان لمباحثه وفقهه يبغي الحصول.

وقد وقع لنا أثناء ذلك من الفوائد الحديثية واللطائف الإسنادية وأحوال الرجال ما أحببنا أن ننوه على شيء منه هنا إجمالا ونلخص بعضه تلخيصا، فمن ذلك:

١- التعليل بانفراد الراوي ولو كان ثقة؛ بزيادة في حديث لم يروها غيره من الثقات مع كثرتهم؛ كما في المبحث الأول الحديث الثاني.

٢- التعقب على بعض العلماء رحمهم الله تعالى؛ مثل التعقب على الطبراني؛ كما في المبحث الأول، الحديث الثاني، الطريق الثالث، وعلى الهيثمي؛ كما في المبحث الأول، الحديث السادس، وعلى البوصيري؛ كما في المبحث الثاني، الحديث السادس، وغيرهم.

٣- التحقيق في حال بعض الرواة المختلف فيهم؛ كما في المبحث الأول، الحديث الرابع، مثال: (أيوب بن عتبة).

٤- التحقيق في اسم راوٍ في السند واثبات الصواب من خلال جمع الطرق؛ كما في المبحث الثاني، الحديث الأول.

٥- التنبيه على السقط أو التصحيف في بعض المصادر؛ كما في هامش ٣ ص٢٠٥ هامش ١، ٢، ٣، ص٢٠٨، ص٢١٨، ٢١٩، ٢٢١.

٦- التوصل إلى أخطاء بعض الرواة في الأسانيد والمتون من خلال جمع طرق الحديث؛ كما في المبحث الثاني، الحديث الأول.

---

[1] رواه أبو داود في السنن رقم (٣٦٦٠)، والترمذي في الجامع رقم (٢٦٥٦)، وأحمد في المسند (٢١٥٩٠) من حديث زيد بن ثابت مرفوعا بإسناد حسن، والحديث صحيح رواه أكثر من عشرين صحابيا.

٧- الترجيح عند الاختلاف بين الرواة بالاحفظ أو الأكثر حفظا؛ كما في المبحث الثاني، الحديث الثاني، وكذا المبحث الثالث، الحديث الثاني والحديث الرابع.

٨- الاشارة إلى الفوائد الاسنادية كأن يكون الحديث من رواية أهل بلد معين كأن يكون الحديث رواته حمصيون؛ كما في المبحث الثاني، الحديث الثالث.

وهذا ملخص بعدد الأحاديث وفق مباحثها مبينا عدد ما ثبت منها مما لم يثبت أو أُعِلَّ بنوع من العلل، وكذلك عدد ما جاء منها في الصحيحين أو أحدهما:

المبحث	الأحاديث الصحيحة	في الصحيحين أو أحدهما	الأحاديث الحسنة	أحاديث صحيحة معلولة	الأحاديث الضعيفة	أحاديث ضعيفة جدا
المبحث الأول النهي عن الصلاة بحضرة الطعام	أربعة أحاديث (٤)	ثلاثة أحاديث (٣)	حديث واحد (١)	-	حديث واحد (١)	حديث واحد (١)
المبحث الثاني النهي عن الصلاة عند مدافعة الأخبثين	ثلاثة أحاديث (٣)	حديث واحد (١)	حديث واحد (١)	حديث واحد (١)	ثلاثة أحاديث (٣)	حديث واحد (١)
المبحث الثالث النهي عن الصلاة وقت النعاس	أربعة أحاديث (٤)	أربعة أحاديث (٤)	-	-	-	-

والحمد لله أولا وآخرا

المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢. الآحاد والمثاني، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الضحاك الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، طبعة: دار الراية – الرياض – ١٤١١ هـ، الطبعة الأولى.

٣. أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، تأليف: أبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي الحرَّاني، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: شركة الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤. الأحاديث المختارة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، طبعة: مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ.

٥. أخلاق أهل القرآن، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: محمد عمرو عبد اللطيف، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٤ هـ.

٦. الأدب المفرد، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار البشائر الإسلامية – بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٩ – ١٩٨٩.

٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: أبي يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩ ه.

٨. أُسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: أبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير الجزري، المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

٩. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

١٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: أبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، المحقق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١١. الأم، تأليف: الامام ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، طبعة: دار الفكر – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

١٢. أمالي ابن سمعون، تأليف: أبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي ابن سمعون الواعظ، دراسة تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٣. أنساب الأشراف، تأليف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلاَذُري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

١٤. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥ م.

١٥. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، طبعة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٣ ه.

١٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٣.

١٧. تاريخ الرسل والملوك = تاريخ الطبري، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري الناشر: دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٨٧ هـ.

١٨. التاريخ الكبير، تأليف أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن.

١٩. التاريخ الكبير، تأليف: أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الطائي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: دار الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٠. تاريخ بغداد، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

٢١. تاريخ دمشق، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: د. علي شيري، طبعة: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ه – ١٩٩٨ م.

٢٢. تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري، تأليف: أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، طبعة: مركز البحث العلمي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩ ه.

٢٣. الترغيب والترهيب، تأليف: أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الناشر: دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.

٢٤. تقريب التهذيب، تأليف: الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوَّامة، طبعة دار الرشيد – حلب، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥. تلخيص المتشابه في الرسم، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والنشر- دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

٢٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ.

٢٧. تهذيب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقديم: الشيخ خليل الميس، طبعة دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ ه - ١٩٨٤ م .

٢٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ه.

٢٩. الثقات، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، طبعة: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥م.

٣٠. الجامع في الأحكام، تأليف: محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، طبعة: دار الوفاء القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ ه – ٢٠٠٥ م.

٣١. الجرح والتعديل، تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن.

٣٢. جزء فيه من عوالي هشام بن عروة وغيره، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي، تحقيق: أبي عبد الله حمزة الجزائري، الناشر: الدار الأثرية (ضمن مجموع كتاب سلوك طريق السلف وستة أجزاء أخرى)، الطبعة: الأولى ٢٠٠٩ م،

٣٣. جزء من أحاديث أبي عمرو السلمي، تأليف: أبي عمرو إسماعيل بن نجيد بن أحمد السلمي النيسابوري، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – (مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن مندة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٣٤. جزء من حديث خيثمة الأطرابلسي، تأليف: أبي الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة الأطرابلسي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٣٥. حديث اسماعيل بن جعفر الأنصاري، تأليف: علي بن حجر السعدي، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨ ه.

٣٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، طبعة: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الرابعة- ١٤٠٥.

٣٧. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تأليف: أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

٣٨. الزهد ويليه الرقائق، تأليف: الإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت .

٣٩. سنن ابن ماجه، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، طبعة: دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٤٠. سنن أبي داود، تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: المكتبة العصرية – بيروت (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٤١. سنن الترمذي واسمه الجامع الصحيح، تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي السلمي، طبعة: دار مصطفى البابي الحلبي- ١٩٧٥ م، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٤٢. سنن الدارقطني، تأليف: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.

٤٣. السنن الكبرى للبيهقي، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ ه– ٢٠٠٣ م، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٤٤. السنن الكبرى، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١ - ١٩٩١.

٤٥. السنن المأثورة، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ ه.

٤٦. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٤٧. شرح السنة، تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، طبعة: المكتب الإسلامي- دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٤٨. شرح مشكل الآثار= بيان مشكل الآثار، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٤.

٤٩. صحيح ابن خزيمة، تأليف: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، طبعة: المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٠ ه- ١٩٧٠م، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٥٠. صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن ابراهيم البخاري الجعفي، مراجعة: د. صالح بن عبد العزيز، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة: دار السلام - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ.

٥١. صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر، تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مراجعة: د. صالح بن عبد العزيز، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار السلام - الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ.

٥٢. الضعفاء الكبير، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٣. طبقات المدلسين المسمى تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر الكناني العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله الفريوائي، طبعة: مكتبة المنار – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٣ ه- ١٩٨٣م.

٥٤. الطيوريات، تأليف: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، بانتخاب: أبي طاهر السِّلَفي، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، الناشر: مكتبة أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٥٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، طبعة: دار طيبة- الرياض، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٦. العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، تأليف: أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، طبعة: دار الخاني - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٧. العلل، تأليف: أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر البصري المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، طبعة: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٨٠م.

٥٨. عوالي الحارث بن أبي أسامة، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.

٥٩. غريب الحديث، تأليف: أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، طبعة: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٦ ه.

٦٠. الفصل للوصل المدرج في النقل، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦١. الفقيه والمتفقه، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، طبعة: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الثانية سنة ١٤٢١ ه.

٦٢. الفوائد الغرائب الحسان، تأليف: أَبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأبهري المالكي، تحقيق: حسام محمد بو قريص، الناشر: دار إيلاف– الكويت الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

٦٣. الفوائد لتمّام، تأليف: أبي القاسم تمّام بن محمد بن عبد الله الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٢ ه.

٦٤. قيام الليل ومعه قيام رمضان وكتاب الوتر للمروزي باختصار المقريزي، تأليف أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، بإشراف الشيخ عبد الشكور الأثري، طبعة: حديث أكاديمي، فيصل اباد – باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، طبعة: دار القبلة للثقافة الاسلامية – مؤسسة علوم القرآن جدة، الطبعة الاولى ١٤١٣ – ١٩٩٢.

٦٦. الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

٦٧. الكفاية في علم الرواية، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي ، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٦٨. لسان الميزان، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، طبعة: دار البشائر الإسلامية– بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

٦٩. المتفق والمفترق، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ.

٧٠. المجتبى من السنن المسمى السنن الصغرى للنسائي، تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٧١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٧٢. مجمع البحرين في زوائد المعجمَين، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: عبد القدوس محمد نذير، الناشر: مكتبة الرشد–الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٣ه.

٧٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، طبعة: مكتبة القدسي – القاهرة ١٩٩٤ م.

٧٤. المحلى بالآثار، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٧٥. مختصر الأحكام وهو مستخرج على جامع الترمذي، تأليف: أبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: أنيس أحمد الأندونسي، طبعة: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥ ه.

٧٦. المستدرك على الصحيحين، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٧٧. مسند ابن أبي شيبة، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، طبعة: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٧٨. مسند ابن الجعد، تأليف: أبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة: مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ – ١٩٩٠.

٧٩. مسند أبي يعلى، تأليف: أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٨٠. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أبي عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ ه – ٢٠٠١ م، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٨١. مسند إسحاق بن راهويه، تأليف: الإمام أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ابن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، طبعة: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٢ ه– ١٩٩١ م.

٨٢. مسند البزار المسمى البحر الزخار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، طبعة: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم – بيروت، المدينة، الطبعة: الأولى ١٤٠٩ ه.

٨٣. مسند الحميدي، تأليف: أبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار السقا – دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

٨٤. مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، تأليف: أبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار المغني للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢ ه.

٨٥. مسند الروياني، تأليف: أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة الطبعة: الأولى ١٤١٦ ه.

٨٦. مسند الشافعي بترتيب سنجر، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: ماهر الفحل، طبعة: شركة غراس- الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٨٧. مسند الشاميين، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤.

٨٨. مسند الطيالسي، تأليف: أبي داود سليمان بن داود بن الجارود البصري الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، طبعة: دار هجر - مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩ ه-١٩٩٩م.

٨٩. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٩٠. مسند الموطأ، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري المالكي، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بُو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

٩١. مسند حديث مالك بن أنس (الجزء الخامس)، تأليف: أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الجهضمي المالكي، المحقق: ميكلوش موراني، جامعة بون – المانيا، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٢م.

٩٢. مسند عائشة، أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين، الناشر: مكتبة الأقصى- الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ه.

٩٣. مشيخة ابن أبي الصقر، تأليف: أبي طاهر محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي الصقر اللخمي الأنباري، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، (مطبوع ضمن مجموع فيه ثلاثة كتب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٩٤. مشيخة ابن الجوزي، تأليف: أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تقديم وتحقيق: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦ م.

٩٥. المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبعة: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، (وهي التي اعتمدتها في توثيق الأرقام).

٩٦. المصنف، تأليف: أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية١٤٠٣ه.

٩٧. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة- السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩٨. المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، طبعة: دار الحرمين – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥ه.

٩٩. معجم الشيوخ، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠٠. معجم الشيوخ، تأليف: أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ ه.

١٠١. معجم الشيوخ، تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني المشهور بابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

١٠٢. معجم الشيوخ، تأليف: أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي البصري، تحقيق: عبد المحسن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي–السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

١٠٣. معجم الصحابة، تأليف: أبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، تحقيق: صلاح سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨ ه.

١٠٤. المعجم الصغير (الروض الداني)، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، طبعة: المكتب الإسلامي، دار عمار– عَمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

١٠٥. المعجم الكبير (الأجزاء ١٣، ١٤، ٢١)، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٠٦. المعجم الكبير، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبعة: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة الثانية.

١٠٧. معرفة الثقات للعجلي ترتيب الهيثمي والسبكي، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ ه– ١٩٨٥م.

١٠٨. معرفة السنن والآثار، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: جامعة الدراسات الإسلامية – كراتشي، الطبعة الأولى ١٤١٢ ه–١٩٩١ م.

١٠٩. معرفة الصحابة، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن– الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

١١٠. معرفة علوم الحديث، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

١١١. المعرفة والتاريخ، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ– ١٩٨١ م.

١١٢. المنتقى من السنن المسندة، تأليف: أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، طبعة: مؤسسة الكتاب الثقافية– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ ه.

١١٣. موضح أوهام الجمع والتفريق، تأليف: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ ه.

١١٤. موطأ مالك (رواية أبي مصعب الزهري)، تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل، طبعة: مؤسسة الرسالة–بيروت، **١٤١٢** ه.

١١٥. موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: لجنة إحياء التراث – الأوقاف المصرية، الطبعة الرابعة **١٤١٤** ه– **١٩٩٤** م.

١١٦. موطأ مالك (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار إحياء التراث العربي– بيروت، **١٤٠٦** ه.

١١٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة: دار المعرفة – بيروت.

١١٨. ناسخ الحديث ومنسوخه، تأليف: أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، طبعة: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة الأولى **١٤٠٨** هـ – **١٩٨٨**م.

١١٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، طبعة: المكتبة العلمية – بيروت، **١٣٩٩**هـ.